

التكوين الاقتصادي - الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي

سمير نعيم أحمد
قسم الاجتماع بجامعة الكويت

١ - مقدمة:

أصبح من المسلم به أن الإنسان العربي هو محور التنمية الشاملة التي يجب أن يسعى الوطن العربي إلى تحقيقها. فالتنمية الشاملة لكي تتحقق يلزمها تفجير وتحرير وحشد كل طاقات الإنسان العربي العقلية والوجدانية والروحية، وفق استراتيجية علمية، في سبيل استغلال كل إمكاناته البشرية والمادية وتراثه الحضاري في عملية تغيير جذرية لواقعه الاقتصادي - الاجتماعي، بحيث يحل محله واقع جديد مأمول، تتحقق فيه ذاته وإنسانيته وكرامته، ويسمح له بالتطوير المستمر لقدراته، وبالطحر الدائم من كافة أشكال العجز والاعتمادية - أي تتحقق فيه سعاداته ورفاهيته. إن الإنسان العربي هنا تتجسد فيه الوحدة الجدلية بين وسيلة التنمية وغايتها، تماماً مثلما تجسدت فيه الوحدة الجدلية بين وسائل فرض التخلف والتبعية على الوطن العربي وغاياتها (نهب ثروات الوطن العربي) إن كل تطوير لقدرات الإنسان العربي وتنمية لشخصيته يسهم في الإسراع في عملية التنمية الشاملة للوطن العربي، كما أن كل خطوة تتحقق في طريق هذه التنمية تنعكس على قدرات الإنسان العربي تنمية وتطويراً. والواقع أن هذه العملية، إذا نظرنا إليها بالمنظور التاريخي، عكس أوقلب لآليات التخلف والتبعية التي أصابت الوطن العربي بفعل التغلغل والسيطرة الأمبريالية. إن الأمبريالية لم تغفل لحظة واحدة عن إدراك العلاقة الجدلية بين الوسيلة والغاية، واستغلت هذا الإدراك في وضع استراتيجياتها بعيدة المدى لضمان وتأكيد استمرارية استغلال ونهب إمكانيات الوطن العربي وطاقات أبنائه.

لقد كان الإنسان العربي منذ اللحظة الأولى للهيمنة الاستعمارية هدفاً واضحاً ومحدداً للسياسة الاستعمارية التي كانت على يقين من أن وسيلتها لنهب ثروات الوطن العربي هي التمكن من الإنسان العربي ذاته عن طريق القهر الفيزيقي والمعنوي وتخريب مكونات شخصيته وأنساقه الاجتماعية وتزييف وعيه وإعاقة وتشويه نحو إمكاناته العقلية والوجدانية والروحية. إن استنزاف ثروات الوطن العربي كان لا بد وأن يتلازم مع استنزاف طاقات الإنسان العربي وتحطيم قدراته ومقومات صموده، ومقاومته وتحديه للقهر والاستغلال^(١).

لم تغفل الأمبريالية إذاً عن هذه العلاقة الجدلية بين وسيلة الاستغلال وغايته، كما أنها لم تغفل عن علاقات جدلية أخرى بين مجموعة من الأضداد: العلاقة بين القهر والتبعية والثورة عليه، وبين فرض التخلف وقوى التقدم الكامنة في الإنسان، بين الإخضاع والإذلال ورغبة الإنسان الجارفة في التحرر، بين تزييف الوعي ونضوجه، بين فرض التجزئة (على الوطن العربي ككل وعلى كل قطر بل وكل ذات عربية) وبين ميل الإنسان العربي التاريخي والكامن للوحدة والتكامل (على المستوى القومي والقطري والشخصي). ولهذا هيأت الأمبريالية ذاتها لصراع دائم ومستمر مع الإنسان العربي، ومع كل إنسان في العالم المنهوب والمستغل (المسمى بالعالم الثالث أو النامي) إن المستغل لا يمكن أبداً أن يأمن للواقع تحت استغلاله لأن التاريخ أثبت دائماً أن المستغل (بفتح العين) لا يرضى أبداً بالاستغلال وأنه يوماً ما لا بد أن يحطم أغلاله. من أجل هذا زرعت الأمبريالية الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية، وأعلنت التزامها الأبدي به، وحولته إلى ترسانة كبرى لكافة أشكال أسلحة القهر العسكري والمعنوي للإنسان العربي، وطوقت الوطن العربي بقواعدها العسكرية وأساطيلها، وغزت العقل العربي بأوهام دونية وتفوق عقلها، وخلقت قوى استغلال داخلية أودعمتها وتحالفت معها من أجل ضمان استمرارية السيطرة والقمع^(٢)، وشجعت قوى التخلف والاستسلام، وفضلاً عن هذا كله خلقت نظامها الاقتصادي العالمي تكريساً منظماً ودقيقاً للتبعية والاستغلال والنهب وعائفاً أمام محاولات التنمية الشاملة الذاتية للأوطان المستغلة ولتحرر الإنسان فيها^(٣).

وقد قام علماء اقتصاديون عرب بكشف الأشكال والأساليب التي تتضمنها استراتيجية الاستغلال الأمبريالي للوطن العربي وبفضح أكاذيب الاقتصاديين الأمبرياليين وتزييفهم للحقائق، وتمكنوا من الوصول إلى تشخيص علمي سليم للواقع الاقتصادي - الاجتماعي العربي تم على أساسه تحديد أهم التحديات التي تواجه الوطن

العربي ورسم استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، تهدف إلى تحقيق تنمية عربية شاملة وإلى مواجهة هذه التحديات^(٤).

إن الأهمية التاريخية لهذه الاستراتيجية تعود في رأينا إلى قدرة العقل العربي العلمي على كشف استراتيجية العدو بأهدافها بعيدة المدى وبتكتيكاتها وعلى اقتراح استراتيجية مضادة تعتمد على الوضوح في تحديد الأهداف المرجوة واقتراح برامج ومتطلبات تحقيق هذه الأهداف. ويتضح من قراءة هذه الاستراتيجية وما يتصل بها ويتفق معها من دراسات عربية علمية عن التنمية في الوطن العربي أنه قد اتبع في وضعها الأسلوب العلمي السليم الذي يتمثل في الجوانب المتداخلة التالية:

١ - التعرف على أهداف العدو بعيدة المدى التي يرغب في تحقيقها في الوطن العربي اعتماداً على الأدلة الواقعية والتاريخية عن علاقته بالوطن العربي وما اتخذته ويتخذها من إجراءات لتحقيق هذه الأهداف، وعلى دراسة وتحليل فلسفاته الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية والتي تمثلها أيضاً نظرياته العلمية الاقتصادية العامة وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية في وطننا (كما يتصورها أو يريجوها العدو).

٢ - رصد الواقع في الوطن العربي رسداً دقيقاً وشاملاً والتعرف على ما تحقق فيه من أهداف الاستراتيجية الامبريالية وعلى ما به من إمكانيات لإحباط مخططات العدو.

٣ - وضع تصور علمي للأهداف العربية القومية بعيدة المدى تتضمنها استراتيجية مضادة ورسم إجراءات وعمليات تنفيذها انطلاقاً من الواقع العربي بقصوره وإمكاناته في آن واحد.

وقد أدى اتباع هذا الأسلوب إلى وضوح الرؤية بحيث أمكن تحديد أهم التحديات المصيرية التي يواجهها الوطن العربي (أي أهداف الاستراتيجية الأمبريالية وما تحقق منها - وهناك تطابق كبير بين الاثنين للأسف)، وتحديد أهم أهداف الوطن العربي التي لا بد من حشد كل الجهود لتحقيقها. وكانت التحديات هي:

١ - التجزئة التي فرضها وكرسها الاستعمار على الأمة العربية وقصر العمل العربي المشترك حتى الآن في معالجتها والخلاص منها.

٢ - التخلف الاقتصادي والاجتماعي وما يصحبه من تعميق الفجوة التنموية الداخلية والخارجية والتفاوت الاجتماعي .

٣ - الاستعمار بشتى صيغه وصوره، لاسيما الاستعمار الاستيطاني وتوسعه المتمثل بالوجود الصهيوني .

٤ - الغزو الفكري الهادف إلى طمس الشخصية الحضارية العربية وانعكاساته على الذات العربية للهياكل وأنماط السلوك الاقتصادية .

وبناء على هذا الإدراك لأهداف الأمبريالية في الوطن العربي والتشخيص العلمي السليم للواقع الاقتصادي - الاجتماعي للوطن العربي فيما يتعلق بأهم أبعاده وأكثرها عمومية وشمولاً حددت هذه الاستراتيجية الصورة المعيارية والمستقبلية البديلة التي لا بد أن توجه كل الجهود العربية من أجل إحلالها محل هذه الصورة الواقعية المرفوضة على النحو التالي:

١ - الوحدة رداً على التجزئة .

٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية رداً على التخلف .

٣ - التحرير الشامل رداً على الاحتلال الاستيطاني والاستعماري .

٤ - الأصالة العربية رداً على الغزو الفكري .

وحددت وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وسيلة تغيير الواقع الاقتصادي - الاجتماعي للوطن العربي تغييراً جذرياً، بالاعتماد على كافة إمكانات الوطن العربي البشرية والمادية المتاحة والكامنة بأنها «التنمية الشاملة الجديرة بجهد الأجيال العربية وتضحياتها والمعبرة عن تطلعاتها الأصيلة والقادرة على توفير الأمن القومي»، وحددت أبرز مضامين هذه التنمية الشاملة على النحو التالي:

- رفع الأداء الاقتصادي أي رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الإنتاج القومي ضمن نخط قطاعي متوازن قدر الإمكان، وتطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية .

- تلبية الحاجات الأساسية المتطورة للمواطنين .

- توفير فرص العمل المنتجة وخفض البطالة الظاهرة منها والمقنعة .

- إصلاح نظم توزيع الدخل في كل قطر عربي .
- تحقيق مشاركة شعبية واسعة في مسيرة التنمية .
- تقليص الفجوة التنموية فيما بين الأقطار العربية .
- الاعتماد القومي على الذات وإزالة التبعية الاقتصادية وإنجاز مهام الاستقلال الاقتصادي .

هذه أهم ملامح استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وعناصر الأسلوب العلمي الذي اتبع فيها، ولكن لما كان الإنسان العربي، كما نسلم دائماً، هو محور هذه التنمية الشاملة وسيلة وهدفاً، وهو الذي يضطلع بمهام التصدي للتحديات التي يواجهها الوطن العربي، كما أنه دائماً المستهدف من قبل الأمبريالية العالمية وحلفائها، فإنه يصبح من الضروري، إذا أردنا لأي استراتيجية تنمية للوطن العربي أن تحقق أهدافها، وضع استراتيجية خاصة بتنميته الذاتية تتكامل مع الاستراتيجية الاقتصادية وغيرها من الاستراتيجيات في المجالات المختلفة من حيث المنطلقات والأهداف والإجراءات ومراحل التنفيذ وتضطلع الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية بجامعة الدول العربية بمهمة إعداد استراتيجية التنمية الاجتماعية التي تركز على مختلف جوانب الوجود الاجتماعي والتكوين النفسي للإنسان العربي. وهذه الورقة محاولة للإسهام المتواضع في تلمس أهم أبعاد شخصية الإنسان العربي في علاقتها الجدلية بكل من التخلف المفروض والتنمية العربية الشاملة المنشودة.

٢ - المنطلقات النظرية والمنهجية في محاولة فهم واقع شخصية الإنسان العربي وإمكاناتها:

سبق أن ذكرنا أن تحقيق الهيمنة الأمبريالية على مقدرات الوطن العربي وضمان تكريسها اقتضى منها أن تتبع في سبيل ذلك كافة الأساليب المادية والمعنوية وأنها قد أدركت العلاقة الجدلية بين استمرارية نهب ثروات الوطن العربي وأعاقه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه من جهة وبين استمرارية قهر الإنسان العربي وإخضاعه وتخطيط مقومات مقاومته من جهة أخرى.

وعلى هذا فمثلما وضعت صورة مرغوبة من جانبها لما يجب أن تكون عليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي من حيث التبعية والتخلف والتجزئة وضعت

صورة مرغوبة من جانبها أيضاً لما يجب أن تكون عليه «الشخصية العربية» من حيث الخضوع والاستسلام والتفتت والضياغ. ومثلما استخدمت الأمبريالية العالمية منظريها الاقتصاديين في وضع النظريات الاقتصادية لما سمي بتنمية العالم «المنهوب» ومن بينه العالم الثالث من أجل تكريس تبعيته وتحلفه استخدمت منظريها الاجتماعيين في وضع نظريات عن الشخصية العربية بحيث يصورونها على أنها سبب التخلف في الوطن العربي من جهة ويرسمون كيفية تشكيلها بحيث تدعم هذا التخلف من جهة أخرى^(٥). ومثلما استخدمت الأمبريالية كافة الآليات الاقتصادية والإمكانات العلمية في تكريس تبعية وتخلف الوطن العربي استخدمت كافة أساليب التأثير على جوانب التكوين النفسي للإنسان العربي، وبخاصة وعيه في محاولة لتحطيم مقومات فاعليته الإيجابية في التصدي لأطماعها وفي تعضيد الظروف الاقتصادية – الاجتماعية التي تعوق تنمية شخصيته. ومثلما وجدت الأمبريالية منظرين ومفكرين عرب يروجون لنظرياتها الاقتصادية ويدافعون عنها، بوعي أو بدون وعي، وجدت منظرين ومفكرين عرب يروجون لنظرياتها عن الشخصية العربية ويدافعون عنها أيضاً^(٦). تزامن وتنسيق دقيق وكامل تقوم به أجهزة متخصصة بين مختلف عمليات الهيمنة الأمبريالية.

ومثلما كشف العلم الاقتصادي العربي الأهداف الحقيقية للأمبريالية «التجزئة والتخلف والتبعية والاستغلال» بتحليله ونقده ورفضه للنظريات والإجراءات الأمبريالية الاقتصادية لا بد أن يكشف العلم الاجتماعي الأهداف الحقيقية للأمبريالية بالنسبة للشخصية العربية بتحليل ونقد ورفض النظريات والإجراءات الاجتماعية ذات الطابع الأمبريالي التي تهدف إلى تكريس حالة التخلف والتبعية^(٧).

إن الدراسة العلمية للسمات الشخصية للإنسان العربي في الحاضر وتصورنا لما يجب أن تكون عليه في المستقبل لا بد أن تعتمد على بعدين أساسيين يتم على أساسهما وفي ضوءهما رصد هذه السمات وتفسيرها والربط بينها وبين واقع التجزئة والتخلف والهزيمة القائم بالوطن العربي من جهة وأمل الوحدة والتنمية والتحرر الذي توضع الاستراتيجيات العربية من أجل تحقيقه من جهة أخرى. وهذان البعدان هما:

(أ) الظروف التاريخية التي مر بها الوطن العربي منذ بدايات استعمارهِ وإخضاعهِ ثم دمجهِ في المنظومة الرأسمالية الأمبريالية العالمية وأثرها على التكوينات

الاجتماعية - الاقتصادية لأقطار الوطن العربي وانعكاس ذلك على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عاش وما زال يعيش في ظلها الإنسان العربي وتشكل فيها شخصيته .

(ب) الأساليب الأيديولوجية والعلمية والثقافية التي تتبع لتكريس السمات السلبية التي خلقتها حالة التخلف والتجزئة والتبعية في شخصية الإنسان العربي تدعيماً لاستمرارية هذه الحالة .

ومعالجتنا للسمات الشخصية للإنسان العربي على ضوء هذين المحورين تنطلق من المسلمات الآتية :

١ - إن السمات الشخصية للإنسان العربي نتاج تاريخي اقتصادي - اجتماعي فالإنسان العربي يولد، مثل الإنسان في أي مكان، مزوداً بقدرات وإمكانات واستعدادات إنسانية كامنة قابلة للتشكل والنمو (أو الإعاقة) في أي اتجاه والعوامل الحاسمة في تشكيلها ومسار نموها هي الظروف الاجتماعية الاقتصادية الحضارية الموضوعية التي يولد وينمو فيها الإنسان^(٨) .

٢ - إن السمات الشخصية للإنسان العربي مثل أي إنسان آخر، تختلف بالضرورة باختلاف الظروف الاجتماعية - الاقتصادية التي يعيش في ظلها، وبالتالي فإننا لا نستطيع أن ننسب سمات بعينها للإنسان العربي في كل زمان ومكان، مثلما يفعل منظرو الأمبريالية والصهيونية، ولكن يتعين علينا أن نتعرف على السمات المشتركة بين أفراد الجماعات الكبرى الذين تتشابه ظروف حياتهم الاقتصادية - الاجتماعية وبخاصة موقعهم في عملية الإنتاج الاجتماعي والدور الذي يقومون به في تقسيم العمل ونصيبهم من الثروة الاجتماعية وكيفية حصولهم عليه ومدى إشباع احتياجاتهم الأساسية وطبيعة علاقاتهم بغيرهم من الجماعات الأخرى بالمجتمع والموقف الذي تمليه عليه مصالحهم من القوى الأجنبية المختلفة (التحالف - العداء) . . إلخ^(٩) .

٣ - إن جميع سمات الشخصية الإنسانية توجد في أي مجتمع، بما في ذلك المجتمع العربي، على هيئة أصداد (الإيجابية - السلبية) الخضوع - التمرد،

الغباء - الذكاء، النمطية - الابتكارية، الاتزان - الاندفاعية، اللاعقلانية - العقلانية، التواكلية - الإقدام...) وكل من هذه السمات قابلة للتحويل إلى ضدها إذا ما توفرت ونضجت الظروف الموضوعية لذلك. وتسود بعض السمات في جماعات معينة بينما يسود نقيضها في جماعات أخرى وفقاً للظروف الاجتماعية الاقتصادية لكل جماعة.

٤ - إن دراسة السمات الشخصية للإنسان العربي لا يجب أن تقتصر على أكثر السمات شيوعاً سواء على مستوى الوطن العربي ككل أو على مستوى كل جماعة اجتماعية كبرى، ذلك أن السمات الأقل شيوعاً قد تكون هي الفاعلة والملائمة لعملية التنمية الشاملة/ أوحى المعوقة لها، ومن ثمة يتعين رصدها بعناية والتعرف على ظروف نشأتها وأساليب تدعيمها أو تعديلها.

٥ - إن السمات الشخصية ليست شيئاً جامداً أزلياً ولكنها تخضع بوصفها ظاهرة إنسانية للقانون الرئيسي الذي يحكم كل الظواهر الإنسانية - الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ونعني به قانون الحركة والتحول والتغير والضرورة. ويعني ذلك أن بمكنة التخطيط العلمي السليم أن يرشد عملية تكوين هذه السمات وينميها ويطورها في اتجاه إنساني بناء داخل إطار التنمية الشاملة للوطن العربي^(١٠).

٣ - الملامح العامة للتكوين الاقتصادي الاجتماعي العربي - الإطار العام الذي تشكل فيه ظله أنماط السمات الشخصية للإنسان العربي:

إن حالة التخلف والتبعية والتجزئة التي يعاني منها الوطن العربي إنما هي نتاج تاريخي للتسلط الأجنبي على مقدرات الوطن العربي ابتداء من القرن العاشر الميلادي الذي شهد قمة وبداية التراجع في التطور الاقتصادي في الوطن العربي الذي كان يتمثل في ازدهار الزراعة وتقدم فنون الصناعة وازدياد التحضر. وعلى مدى سبعة قرون، ابتداء من القرن العاشر الميلادي وحتى القرن الثامن عشر، شهدت البلاد العربية أنماطاً من النهب المنظم لثرواتها ومن التدهور الاقتصادي المستمر على أيدي الغزاة البهيوهون والسلاجقة والایلخانية (١٢٥٨ - ١٣٣٥ في العراق) والمماليك (١٢٥٠م - ١٥١٧م في مصر) والعثمانيون^(١١). وكانت هذه القرون السبعة من الضعف الاقتصادي والحضاري في

الوطن العربي والتسلط الأجنبي عليه المرحلة الممهدة لتغلغل النفوذ الغربي في البلاد العربية الذي انتهى بالغزو العسكري والاحتلال وتقسيم البلاد وفق مصالح الدولة المسيطرة وزرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي كأداة مباشرة لتنفيذ استراتيجية الأمبريالية في المنطقة^(١٢).

وعلى الرغم من حصول البلدان العربية على استقلالها السياسي تباعاً ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين وانتهاء العقد الاستعماري القديم إلا أن هذا الاستعمار القديم قد «أخل في الواقع مكانه لعقد من نوع جديد هو العقد الأمبريالي - الصهيوني، الذي وإن كان أقل بروزاً من سابقه، إلا أنه يبرزه ضراوة وتخريباً لأنه بالضبط يخفي حقيقته ويتزيا بلباس الخداع والمباذء والمثل العليا.. فهناك الاستغلال متعدد الأشكال الذي تفرضه الدول الأمبريالية بمؤسساتها وشركاتها الأخطبوطية على تلك البلدان. وأساليب الضغط والقهر والتدخل بالشؤون الداخلية والتجسس والتخريب بواسطة العملاء ودعم الفئات الرجعية، وتأجيج الصراعات الطائفية والإقليمية وغيرها، وحك المؤامرات والانقلابات، وغير ذلك من أساليب تلجأ إليها من أجل إبقاء هيمنتها عليها واستمرار استغلالها لمواردها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية^(١٣).

وقد كانت للتغلغل الرأسمالي - الأمبريالي (سواء في عقد الاستعمار القديم أو الحديث) آثار عميقة وبعيدة المدى على البنى الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الوطن العربي وعلى الأوضاع الحضارية والفكرية والثقافية فيها انعكست جميعها على الوجود الاجتماعي للإنسان العربي ومن ثمة على وعيه الاجتماعي بصفة عامة وعلى تكوينه النفسي الاجتماعي بصفة خاصة كما سنوضح فيما بعد.

إن محصلة التغلغل الرأسمالي - الأمبريالي في الوطن العربي هي إعاقة نمو غط الإنتاج القديم وتطوره إلى غط الإنتاج الرأسمالي - الصناعي كما حدث في المجتمعات الغربية. وقد تمت هذه الإعاقة عن طريق استنزاف فائض الإنتاج إلى الخارج وعدم السماح بتراكمه داخلياً في تطوير تدمير الصناعات الوطنية التي يمكن أن تنافس المنتجات الصناعية للبلدان الاستعمارية في الأسواق المحلية والعالمية وإغراق الأسواق المحلية بالسلع المستوردة. لقد حرم المستعمر الوطن العربي من تصنيع موارده الخام حيث كان يقوم بتصديرها إلى بلاده حيث تسهم هناك في دفع عجلة التصنيع والتقدم ثم يقوم بعد

ذلك بإعادة تصديرها مصنعها إلى بلادنا. وأول ما يترتب على ذلك بالنسبة لشخصية الإنسان العربي هو حرمانه من فرص تنمية وتطوير قدراته العقلية من خلال تطوير قدراته الإنتاجية وما يرتبط بذلك كله من تطوير أسلوب الحياة بأسره الذي ينعكس على مختلف جوانب الشخصية الأخرى - الوجدانية والقيمية والسلوكية. . إلخ.

إلا أن آثار التغلغل الرأسمالي - الأمبريالي لم تقتصر على هذه الإعاقة لنمو وتطوير نمط الإنتاج القديم، بما يشتمل عليه من قوى إنتاجية وعلاقات إنتاجية، ذلك أنه قد خلق واقعاً اجتماعياً - اقتصادياً شديداً التعقيد يمكننا تسميته بالتكوين الاقتصادي - الاجتماعي المشوه (Distorted) أو غير المتوازن (Uneven) ^(١٤) الذي يضم نمط أو أنماط الإنتاج التقليدية المتخلفة من حيث القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية جنباً إلى جنب مع نمط إنتاج رأسمالي محدود ذو توجه خارجي يضم قوى إنتاجية متقدمة وعلاقات إنتاجية تقوم على الفصل بين المنتجين ووسائل إنتاجهم. ويتسم هذا التكوين الاقتصادي الاجتماعي المشوه وغير المتوازن بانعدام التجانس بين البنى المتممة إلى حقبات اقتصادية مختلفة يظهر في توزيع قطاعي للإنتاجية شديدة التفاوت، فبينما ترتفع الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية التي تسيطر عليها الرأسمالية الأمبريالية وتعتمد عليها في إعادة إنتاج رأس المال الصناعي في البلدان الغربية (المواد الأولية التعدين أو الزراعية) نظراً لاستخدام أرقى وأحدث الأساليب الإنتاجية التي تكفل تحقيق أكبر فائض قيمة ممكن، وبينما ترتفع الإنتاجية أيضاً في القطاعات التي تنتج سلعاً استهلاكية ترفية لتحل محل الواردات وفي تلك التي تنتج سلعاً للتصدير وتعتمد على رأس المال الأجنبي الذي يستغل الأيدي العاملة الرخيصة لتعظيم فائض القيمة - نجد أن الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية المرتبطة بحاجات الجماهير (المواد الغذائية وبيع الاستخدام اليومي) تنسم بانخفاض شديد في الإنتاجية نظراً للاعتماد على تقنيات عمل بدائية غير متطورة (ما زال الشادوف والساقية والمحراث وغير ذلك من أدوات الزراعة التقليدية مستخدماً في الريف العربي في القطاع الاقتصادي الإعاشي أو الكفاي (Subsistence)، بينما استخدمت منذ بداية الاستعمار أحدث التقنيات المستوردة من الغرب في إنتاج المواد الأولية التي تصدر للغرب الرأسمالي، كما أن الحرف اليدوية والورش الصغيرة التي تنتج السلع اللازمة للاستهلاك الجماهيري المحلي ما زالت تستخدم تقنيات غير متطورة وتقليدية وبالتالي فهي ذات إنتاجية محدودة كمياً ونوعاً، بينما تستخدم الصناعات التي تنتج السلع الفاخرة للطبقة

الميسورة برؤوس أموال أجنبية أو سلع التصدير تقنيات إنتاجية متطورة ومستوردة) لقد فرض التخلف على كل القطاعات التي من شأن التطور فيها إنتاج سلع تنافس السلع الواردة من الغرب الرأسمالي. وقد نجم عن ذلك أن التوزيع القطاعي للسكان العاملين وتوزيع الناتج، عوضاً عن أن يكونا متوازنين بشكل ملحوظ أصبحا متباعيين للغاية، فساكن الريف في مجمل العالم الثالث، الذي تنتمي إليه الأقطار العربية، يشكلون ما بين ثلثي وأربعة أخماس العدد الإجمالي للسكان، في حين أن الإنتاج الزراعي نادراً ما يتجاوز خمس الإنتاج الداخلي الخام^(١٥) (بلغت نسبة سكان الريف في الوطن العربي حوالي ٦٠ ٪ عام ١٩٧٥ وتقدر مصادر الأمم المتحدة أنها قد تنخفض إلى نحو ٤٢ ٪ عام ٢٠٠٠ ولو أن الأرقام المطلقة لسكان الريف ستستمر في التزايد لتصل إلى ١٦٢,٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ مقابل ٨٥,٣ مليون عام ١٩٧٥^(١٦)، وتتراوح نسبة القوى العاملة في الزراعة في الأقطار العربية بين ٤٢ ٪ و ٨٥ ٪ باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والجزائر والأردن^(١٧).

يضاف إلى صفة انعدام التجانس هذا بين البنى الاقتصادية في الوطن العربي غياب التواصل بين مختلف قطاعات الاقتصاد العربي بوصفه اقتصاداً متخلفاً، وينشأ انعدام التواصل هذا عن تضعضع (Disarticulation) هذا الاقتصاد، وتلك صفة لا نجدها في البلدان الرأسمالية الغربية، ففي تلك البلدان «يشكل الاقتصاد كلاً متماسكاً، مؤلفاً من قطاعات تقيم فيما بينها تبادلات هامة تسمى علاقات صناعية متبادلة (Inter-Industrial) أو علاقات قطاعية متبادلة (Inter-Sectoral) وهكذا تبدو متكاملة يشد بعضها إزر بعض : الصناعات الاستخراجية والطاقة توفر للصناعات القاعدية موادها الأولية الرئيسية، وتلك بدورها تغذي - بواسطة معدات التجهيزات والمعدات نصف المصنعة التي تنتجها - الصناعات الخفيفة والزراعة المصنعة التي توفر بدورها الاستهلاك النهائي^(١٨). أما في الاقتصاد المتخلف، كما هو الحال في أقطار الوطن العربي نتيجة للهيمنة الاستعمارية ثم التغلغل الرأسمالي الأمبريالي، فإننا نجد القطاعات الاقتصادية المختلفة» مترافقة لا تقيم فيما بينها إلا تبادلات هامشية، بينما يتم القسم الجوهري من تبادلاتها مع الخارج. ويتكون بعض هذه القطاعات من عدد من المنشآت الكبيرة، كثيراً ما تكون أجنبية، أو فروعاً من وحدات دولية ضخمة - تقع مراكزها المحركة خارج الاقتصاد المتخلف (مثال ذلك المنشآت النفطية). أما الثروات المنجمية التي تستخرجها هذه الوحدات الضخمة من

فلزات معدنية أو نفط - فليست معدة لكي تغذي صناعات محلية صاعدة، بل إنها تصدر لتستخدم في تغذية مجموعات صناعية معقدة في العالم النامي». وإلى جوار ذلك توجد بعض الصناعات الخفيفة في الوطن العربي لإنتاج سلع استهلاكية كمالية أو بدخية لاستعمال الطبقة المسورة أو للتصدير (مثل صناعات تجميع السيارات أو الثلاجات أو الأثاث... إلخ) وتحصل على احتياجاتها من الآلات والمواد نصف المصنعة من البلدان الرأسمالية. وينطبق نفس الشيء على قطاعات النقل والتجارة والخدمات المختلفة فهي لا تقيم فيما بينها علاقات تبادلية، ولا يوجد بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى هذه العلاقات. بالإضافة إلى التفاوت الشديد بين أنماط كل قطاع. ففي بلادنا ما زالت هناك وسائل النقل البطيء بل وحتى المعتمد على الحيوان (في قطاع الزراعة التقليدية والحرف اليدوية والصناعات المحلية الموجهة للجماهير) جنباً إلى جنب مع أحدث وسائل النقل الآلي السريع حتى الطائرات (في قطاع الإنتاج الزراعي الخاص بالتصدير والمواد الخام الأخرى وكذلك في قطاع الصناعة الرأسمالية للاستهلاك المحلي الترفي والمصدر). وما زالت لدينا أسواق القرية لتبادل منتجات اقتصاد الإعاشة (حتى عهد قريب كانت تعتمد على المقايضة العينية وليس على النقد) إلى جانب أحدث أساليب التجارة الدولية والمعاملات المالية وما تتطلبه من مستلزمات، وفي مجال التعليم ما زال هناك نظام التلمذة الصناعية في الورش الصغيرة ذات الطابع الحرفي والتدريب الأسري في الزراعة إلى جوار أرقى المعاهد التكنولوجية، وفي مجال الصحة يوجد الممارسون الشعبيون في الريف والأحياء الفقيرة إلى جوار أحدث المستشفيات بأجهزتها المستوردة. ولا علاقة بين الأنماط المختلفة داخل كل قطاع، ولا بين القطاعات الخدمية وبعضها البعض ولا بين القطاعات الاقتصادية الكبرى الثلاث. خليط غريب غير متناسق أو متناغم من المكونات تنتمي كل طائفة منه لعصر مختلف من عصور التاريخ ولقسم مختلف من أقسام البشرية. ومع هذا فالكل متمفصل سويّاً في كيان واحد بحيث تتحقق الغاية النهائية: استمرارية نهب الثروات العربية ونزح أكبر قدر ممكن من فائض قيمة الجهد العربي ودوام إعادة إنتاج التخلف والتبعية.

أيبدو غريباً بعد هذا أن نجد خليطاً عجيباً من أنماط البشر ومن السلوك البشري ومن السمات الشخصية في وطننا العربي بحيث لا نكاد نعرف في أي عصر نعيش وإلى

أي أقسام العالم ننتمي؟ لننظر حولنا بإمعان ونراقب بدقة ما اعتدنا عليه واعتبرناه من المسلمات بحيث لا يلفت أنظارنا ولا يثير تساؤلاتنا.

ولا يقتصر الأمر على التراصف غير المتبادل واللاتجانس والتضعدع أو الانفصال بين مكونات الأبنية الاقتصادية للمجتمع ولكن يرتبط به بالضرورة تراصف غير متبادل ولا تجانس وتضعدع بين مكونات الأبنية الفوقية وبعضها من جهة وبين مكونات الأبنية الاقتصادية من جهة أخرى. «فحين تغلغل النمط الرأسمالي الأمبريالي في المجتمع العربي وأعاق إعادة إنتاج ونمو النمط الإنتاجي السابق عليه فإن أشكال الأيديولوجية والدولة والأنظمة التي كانت ملائمة للنمط الإنتاجي التقليدي قبل التغلغل الرأسمالي لم تعد ملائمة لمتطلبات إعادة إنتاج النمط الرأسمالي الدخيل. فهذا النمط الأخير يتطلب أشكالاً أيديولوجية وسياسية تختلف عن تلك التي كانت سائدة من قبل والتي ما زالت قائمة بدرجة أو بأخرى، وخاصة لارتباطها بأنماط الإنتاج السابقة التي ما زال يعاد إنتاجها. وعلى هذا نجد أنه في معظم البلاد العربية لا تنتشر الأيديولوجية الرأسمالية بين القطاعات العريضة من الشعب التي تقع أنشطتها الاقتصادية خارج القطاع الإنتاجي الرأسمالي المحدود، وتنتشر بينها الأيديولوجية المرتبطة بأنماط الإنتاج قبل الرأسمالية^(١٩). وحين لا يدعم غط الإنتاج الرأسمالي أيديولوجية تعبر عنه تصبح استمراريته معتمدة على فرضه بالقوة بواسطة الدولة. وعلى الرغم من إدخال التنظيمات السياسية الملائمة لنمط الإنتاج الرأسمالي المحدود (مثل الأحزاب، والبرلمان والانتخابات.. إلخ) تظل التنظيمات القبلية والعشائرية والعائلية والطائفية تلعب دورها الفعال، وهذا ما يفسر ما يحدث في الانتخابات العربية التي تعكس في كثير من الأحيان ولاءات قبلية أو طائفية أكثر من ولاءات حزبية (ذلك أن المفروض أن الحزب يمثل مصالح طبقة ما في غط الإنتاج الرأسمالي، وهذه الطبقة غير متبلورة ومحدودة ولا تنتمي إليها غالبية الجماهير المنخرطة في غط إنتاج آخر له علاقات إنتاجية مختلفة وتنظيماته السياسية والأيديولوجية). وهكذا نجد أن تعامل الحكومات يكون مع قبائل وطوائف وعائلات بالإضافة إلى تعاملها مع قوى سياسية. وتختلف درجة التعامل هذه من قطر عربي لآخر حسب مدى تطور وحجم غط الإنتاج الرأسمالي فيه ومدى سيادته على غيره من الأنماط الإنتاجية داخل نفس التكوين الاقتصادي الاجتماعي.

وتمتد مظاهر اللاتجانس وغياب العلاقات التبادلية والتضعدع لتشمل مختلف

المؤسسات والنظم الاجتماعية. فإلى جوار النسق القانوني الرسمي المتطور والمرتبط بنمط الإنتاج الرأسمالي، توجد الأنساق القانونية غير الرسمية المرتبطة بأنماط الإنتاج الأخرى (المجالس العرفية والأخذ بالثأر... إلخ) وإلى جوار الأسرة النووية ذات الطابع الغربي توجد الأسر الممتدة وإلى جوار مأمور القسم وضابط الشرطة يوجد العمدة (في القرية) وشيخ الحارة (في المدينة).

وفي النهاية تنعكس هذه الأوضاع جميعاً على كافة نواحي التكوين النفسي للإنسان العربي ومختلف أنماط سلوكه: تفكير عقلاني علماني وتفكير خرافي غيبي، تنظيم وضبط للأسرة وإطلاق لها وتشجيع على النسل، قبول اختلاط الجنسين وعزل الجنسين عن بعضهما، سفور المرأة وحجابها، تحريم الخمر وإباحته، الجلباب والطاقيّة والبدلة الأوروبية، تفضيل الأغاني والموسيقى العربية والرقص الفلوكلوري وتفضيل الأغاني والموسيقى والرقص الغربي، الفكر السلفي والفكر العصري، رضاعة الأطفال من ثدي الأم ورضاعتهم الصناعية، الفطام المبكر للأطفال والفطام المتأخر، التمييز بين الذكر والأنثى وعدم التمييز بينهما، الخضوع والتمرد، النظام والفوضى... إلخ. خليط غريب من السمات الشخصية والسلوكية تنتمي إلى أزمنة مختلفة في التاريخ وأماكن مختلفة من العالم. وذلك شيء طبيعي تماماً فهذه السمات جميعاً وليدة الواقع الاقتصادي - الاجتماعي المشوش والمضطرب والمشوه والتابع ولكنها في نفس الوقت من عوامل إعادة إنتاجه، فالعلاقة جدلية بين الوجود الاجتماعي للإنسان العربي وبين وعيه الاجتماعي، ولهذا فإن أي استراتيجية للتنمية لا بد أن توضع للجانبين معاً، وهذا المقصود بالتنمية الشاملة.

أرجو أن يكون ذلك كافياً لدحض كل الادعاءات الكاذبة والزائفة التي تروجها الدوائر الأمبريالية، أكاديمية وثقافية وسياسية واقتصادية، والتي ما زالت تجد لها صدق لدى كثير من المفكرين العرب عن أن السمات الشخصية للإنسان العربي هي المسؤولة عن تخلف الوطن العربي، وأن العرب يقاومون التحديث والتجديد والتنمية.

إن الملامح العامة للتكوين الاجتماعي - الاقتصادي العربي السابق الحديث عنها تخلق بالضرورة ظروفاً وواقعاً عاماً مشتركاً يعيش في نطاقه الإنسان العربي، ومع هذا فإن هذه السمات تتحدد وتعبّر عن نفسها بشكل أدق وفارق اعتماداً على موقع هذا الإنسان

في المجتمع الذي يعيش فيه من حيث التركيب الطبقي للمجتمع وما يرتبط به من علاقات إنتاجية بوسائل الإنتاج وبالمجموعات الاجتماعية وما يترتب على ذلك من ظروف الحياة المادية والفكرية المباشرة التي يعيش فيها. وسوف نعالج هنا أهم سمات الشخصية العامة التي يخلقها ويدعمها طبيعة التكوين الاجتماعي - الاقتصادي العربي لدى الإنسان العربي بوجه عام ثم نتطرق في القسم التالي من البحث لأنماط الشخصية الناجمة عن التقسيم الطبقي للمجتمع.

٤ - أهم ملامح سمات الشخصية الناجمة عن التكوين الاقتصادي الاجتماعي العربي:

إن السياق العام الذي يعيش فيه كل العرب، بغض النظر عن مستوى غنى أو فقر القطر الذي ينتمون إليه وعن الطبقة التي ينتمون إليها، يتسم بالسمات الآتية:

أولاً - استلاب للثروة القومية خارجياً وداخلياً يرتبط به:

(أ) حالة معمرة من القهر الخارجي والداخلي بكافة أساليبه وأبرزها القهر العسكري المتمثل في الاحتلال المتزايد للأراضي العربية والتهديد المستمر بالتدخل العسكري السافر والقهر الاقتصادي المتمثل في فرض النظام الرأسمالي العالمي على الأقطار العربية وخاصة بالنسبة للتبادل غير المتكافئ (الحصول على المواد الخام بأرخص الأسعار وتوريد المصنوعات بأعلى الأسعار والتحكم في الأسعار بشكل شبه مطلق).

(ب) حالة عامة من تخلف القوى الإنتاجية نظراً لإعاقة غوها.

(ج) وتفاوت شديد في توزيع الدخل.

(د) وعدم إشباع الحاجات الأساسية لغالبية سكان الوطن العربي.

(هـ) وغياب شبه كامل للديمقراطية والمشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات.

(و) وأخيراً، وليس آخراً، تراث من النضال القطري والقومي ضد الأمبريالية والاستغلال.

ثانياً - تراث عام مشترك يتمثل في اللغة والإنجاز الحضاري في تاريخ البشرية والعقيدة والشعور بالانتماء القومي والهوية المشتركة. إن كل من يعيش في الوطن العربي، من المحيط إلى الخليج، أو معظم الناس فيه على الأقل يعرفون أنفسهم بأنهم عرب

ويتحدثون اللغة العربية بلهجاتها المختلفة ويدركون تمايزهم (وليس تميزهم) عن غيرهم من الأمم^(٢٠).

لقد بنيت الدراسات النفسية الاجتماعية أن حالة الاستلاب الاقتصادي الاجتماعي وما يرتبط بها من عوامل تولد حالة من التخلف النفسي، أي: «نمط من الوجود، أسلوب في الحياة ينبت في كل حركة أو تصرف، في كل ميل أو توجه، في كل معيار وقيمة، إنه نمط من الوجود له خرافاته وأساطيره ومعاييره التي تحدد للإنسان موقعه، نظرته إلى نفسه، نظرته إلى الهدف من حياته، أسلوب انتمائه ونشاطه ضمن مختلف الجماعات، أسلوب علاقاته على تنوعها، إنه موقف من العالم المادي وظواهره ومؤثراته، وموقف من البنى الاجتماعية وأنماط العلاقات السائدة فيها، على المستوى الذاتي الحميم، كما على المستوى الذهني»^(٢١). . وتتمحور كافة مظاهر الوجود المتخلف حول خاصية جوهرية هي هدر قيمة الإنسان «إنه الإنسان الذي فقدت إنسانيته قيمتها، قدسيته، والاحترام الجديرة به. العالم المتخلف هو عالم فقدان الكرامة الإنسانية بمختلف صورها. العالم المتخلف هو العالم الذي يتحول فيه الإنسان إلى شيء، إلى أداة أو وسيلة، إلى قيمة مبخسة»^(٢٢).

إن تاريخ النضال العربي ضد الاستعمار في كافة أقطاره إنما هو تاريخ الثورة ضد امتهان كرامة الإنسان العربي وبخس قيمته، والقوى الأمبريالية والصهيونية والمتحالفين معها حالياً يستमितون في محو إنسانية الإنسان العربي على كافة المستويات: ولننظر إلى صور تحويل الإنسان إلى شيء وإلى قيمة مبخسة في أنحاء الوطن العربي: مقاولوا الأنفار الذين يتعاملون مع الإنسان العامل تعاملهم مع الأحجار والأدوات والحيوانات، وهم يتخذون تسميات مختلفة في الأقطار العربية، وبعض هذه الأسماء عصري تماماً بل ومستعار من كبريات الشركات العالمية للمقاولات^(٢٣)، التجارب التي تجربها شركات السماد والأدوية الرأسمالية العالمية على البشر في الوطن العربي لاختبار فعاليات سلعها، كما لو كانوا فئران تجارب بها، تحديد قدر الإنسان بكمية ما لديه من قيم مادية لا إنسانية، تجربة أحدث وسائل الحرب والدمار على الإنسان العربي لاختبار فعاليتها مع إبادته في نفس الوقت (القنابل العنقودية والفسفورية والفراغية والغازات السامة المحدثه للعقم والشلل في جرائم العدوان على الشعبين اللبناني والفلسطيني في بيروت)، الأمثلة كثيرة والأدلة لا تحصى.

وحين يبخس إنسان قيمة إنسان آخر فإنه في نفس الوقت يبخس قيمته هو ذاته وبالتالي تصبح حالة فقدان الكرامة والاحترام حالة معمة تصيب القاهر والمقهور في آن واحد.

ويورد مصطفى حجازي في كتابه القيم «التخلف الاجتماعي - سيكولوجية الإنسان المقهور» مجموعة مترابطة من السمات الشخصية العامة التي تخلقها حالة التخلف في بلدان العالم الثالث عموماً وفي الأقطار العربية بصفة خاصة اعتمد في استخلاصها إلى حد كبير على دراسات فرانز فانون عن آثار الاستعمار الاستيطاني الفرنسي بالجزائر. ويمكننا أن نوجز أهم هذه الخصائص فيما يلي^(٢٤):

١ - التسلطية كنمط عام نقيضها (السيطرة - الخضوع) فكل إنسان مسيطر وخاضع في آن واحد، يقبل سيطرة الآخرين عليه ويخضع لها ويفرض سيطرته على غيره ويخضعهم له.

«ونجد هذا النمط من أعلى قمة الهرم إلى أدناها، من الحاكم الأول إلى مرؤوسيه ومن هؤلاء إلى مرؤوسيه، ومنهم إلى غالبية السكان. وبين هؤلاء من الأقوى إلى الأضعف، من الرجل إلى المرأة، من الكبار إلى الأطفال، وبين الأخوة من الأكبر سناً إلى الذين يلونهم. وأما قمة الهرم فهي تخضع لنمط مقنع من السيطرة يفرض من خارج الحدود».

٢ - الشعور بالدونية، ومن هنا شيوع تصرفات التزلف والاستسلام والمبالغة في تعظيم السيد.

٣ - سيادة علاقات التشيؤ، حيث يتعامل البشر مع بعضهم بوصفهم أشياء.

٤ - تحقير الذات.

٥ - شيوع الرياء والخداع والمراوغة والكذب والتضليل «الكذب والخداع والتضليل هي قوام اللغة التي يخاطب بها المتسلط المقهورين. أن خطابه هو أبداً كذب ونفاق عندما لا يكون تهديداً صريحاً. خطابه وعود معسولة وتضليل تحت شعار الغايات النبيلة: الوعود الإصلاحية، الخطط الإنمائية، الأخلاق، الرقي والتقدم، المستقبل

الأفضل... كلها هراء اعتادت عليها الجماهير. وهي بدورها تخادع وتضلل حين تدعي الولاء وتتظاهر بالتبعية».

- ٦ - اضطراب الديمومة وما يرتبط بها من هروب من الواقع.
- ٧ - شيوع مشاعر الشك والحذر من الآخرين.
- ٨ - الميل إلى الغضب السريع والعنف.
- ٩ - اضطراب منهجية التفكير، بحيث تكون الفوضى والعشوائية والتخبط والمحاولة شبه العمياء هي المميزة بدلاً من تنظيم الواقع والسيطرة عليه.
- ١٠ - قصور عمليات التحليل والتوليف العقلي والميل إلى إطلاق الأحكام القطعية والنهائية بشكل مضلل.
- ١١ - قصور الفكر النقدي والمثابرة الفكرية.
- ١٢ - الافتقار إلى الدقة والضبط في التصدي للواقع، وفي تقدير الأمور، مما يترتب عليه التهاون والتراخي والتساهل حتى الاستهتار.
- ١٣ - العجز عن التخطيط على المستوى الفردي والرسمي.
- ١٤ - طغيان الانفعالات مما يعطل التجريد العقلي والتكيف للواقع.
- ١٥ - الاتكالية والقدرية.
- ١٦ - السيطرة الخرافية على المصير.

هذه المجموعة من السمات العقلية والانفعالية تولدت لدى الإنسان العربي بفعل حالة التخلف العام وما ارتبط بها من استلاب وقهر خلال عهود طويلة وبفعل حالة الاضطراب واللاتجانس الاقتصادي والاجتماعي التي يتميز بها التكوين الاجتماعي - الاقتصادي ذي الأنماط الإنتاجية المتأنية^(٢٥) ونحن وإن كنا نتفق مع مصطفى حجازي في مسألة شيوع هذه السمات في الوطن العربي فإننا نرى أن كتابه ذاته، بوصفه مؤلفاً عربياً، يمثل دليلاً تمكن إضافته إلى أدلة أخرى كثيرة، على أن نقائص هذه السمات السلبية جميعها لها وجود فعلي لدى إنسان الوطن العربي. ذلك أن حالة التخلف ليست وضعاً

سكونياً جامداً، وإذا كنا نسلم بأن هذه السمات ليست أزلية وأنها نتاج واقع اجتماعي – اقتصادي في مرحلة تاريخية معينة، وبأن الإنسان، في كل مكان وزمان، لديه القدرة على تغيير واقعه وعالمه، فلا بد وأن نسلم أيضاً بأن بذور التغيير كامنة فيه هو ذاته، وإلا فمن أي يأتي أي أمل في التغيير؟ هنا يسعفنا الفكر الجدلي والمقولة الجدلية الهيجلية «كل إيجاب سلب وكل سلب إيجاب» ويساعدنا على أن نفتح أعيننا على الواقع، نفتش فيه عن بوادر الشخصية الايجابية مهما كانت جنينية وعن مواقعها في المجتمع، وعلى أن نتبع المنهج العلمي لا في اكتشافها فحسب ولكن في تقويتها وتدعيمها ونشرها وتوظيف كافة الجهود الجادة للتنمية الحقة من أجل تنميتها، وتوظيفها هي أيضاً في تحقيق التنمية. يقول فرج أحمد فرج (٢٦):

«أن استسلام الشعوب اليوم يحمل في ثناياه ثورة الغد. الخضوع هو الحاضر القائم، هو الايجاب، أما الثورة التي لم تولد بعد فهي حقيقة الغد، وخضوع اليوم سيخلي السبيل لتحرر الغد، الخضوع القائم إذن يحمل في ثناياه الثورة المقبلة. . . نماذج ذلك في التاريخ لا حصر لها. جزائر ما قبل الثورة كانت تحمل في ثناياها جزائر ما بعد الثورة، صين ما قبل الثورة كانت تحمل جنيناً في أحشائها كل مقومات الثورة. . . قيمة الفكر الجدلي أنه يمكننا من أن نرى بالعقل والوعي ميلاد ذلك الذي سيولد قبل أن يولد، ويصبح دورنا أشبه بدور طبيب الولادة أو القابلة. استباق هذا الذي سيولد، والتأهب له وحسن الاستعداد لاستقباله والتمهيد الصحي لعملية الميلاد بما يضمن نجاحها ويحول دون إجهاض الجنين».

علينا أن نتساءل هنا: عبركم قرن من الزمان من تخليف أقطار الوطن العربي وسلب ثرواته وقهر إنسانه تكونت هذه السمات السلبية؟ ومع ذلك فإن نضال الإنسان العربي في كل قطر من أقطاره لم يتوقف أبداً وأن خبا في فترات تشدد فيها قوة القمع والقهر لكي يتفجر عنيماً هنا أو هناك. علام يدل ذلك؟ أن تاريخنا وواقعنا الحديث زاهر بالأدلة على تبلور تدريجي وتراكمي لسمات شخصيته مناقضة تماماً ومقاومة لسمات الشخصية المتخلفة الشائعة والتي تعمينا عن رؤية غيرها: منهجية التفكير وعقلانيته وعمقه تتضح في مؤلفات وتحليلات الكثير من مثقفينا وإنجازاتهم في مختلف مجالات الفكر والعلم والثقافة والأدب والفن وصراهم الدائم مع الفكر المتخلف وصمودهم أمامه، كما اتضحت في التخطيط والأداء العسكري في حرب أكتوبر، وكما تتضح في العمليات

الفدائية ضد المحتل الصهيوني، وكما تتجلى في أداء الحرفي العربي الماهر لحرفته والعامل الصناعي في أدائه لعمله واكتسابه للفنون الإنتاجية المعقدة كلما أتاحت له الفرصة وفي مثابرة المزارع العربي في عمله وإتقانه له. وترتبط العقلانية ومنهجية التفكير بالثقة بالنفس وبالأمل في المستقبل وبالثقة بالآخرين وبإنكار الذات وبالصدق وبمواجهة الواقع لدى كل المخلصين والشرفاء في الوطن العربي الذين يناضلون ضد التخلف وامتهان كرامة الإنسان.

تلك سمات لا بد من التنبه لها، مهما كانت قلة شيوعها في الوطن العربي، وهذه السمات بعينها هي التي يتغافل عنها المؤلفون الغربيون بل ويحولونها إلى سمات سلبية فيسمون الثورة إرهاباً، ويدعون أن باقي السمات الإيجابية لا تتوفر إلا لدى فئة المستغربين وأنها تجد مقاومة من المجتمع المتخلف وجميع الأدلة الواقعية تنفي ذلك: أن إقبال الجماهير العربية على التعليم بكافة مستوياته مثلاً دليل على تقدير أصيل في الشعب العربي لقيمة المعرفة والعلم، وتبنى المزارعون والعمال للأساليب الإنتاجية المتقدمة وإجادتهم لها إذا ما أتاحت الفرصة لذلك دليل على قدرة العقل العربي على التطور.

ولا يجب أن نغفل عن الكثير من السمات الشخصية الإيجابية لدى الجماهير العربية التي تكونت لدى الإنسان العربي تاريخياً والتي ما زالت تقاوم التغلغل الرأسمالي الامبريالي الغربي، والتي يعتبرها الامبرياليون من معوقات التحديث والتنمية لا شيء إلا لأنها من معوقات الاستسلام الكامل للغرب مثل الشعور بالانتماء للأمة العربية والتمسك بالقيم الأصيلة ورفض الانحلال الخلقي، والتماسك الأسري واحترام الكبار وذوي الخبرة والميل إلى التكافل الاجتماعي وكراهية الظلم والاستغلال والكرم والشجاعة... الخ. ومن المؤسف أنه قد قر في أذهان بعض المؤلفين العرب دعاوى العلماء الاجتماعيين الغربيين الزائفة وأصبحوا يعتبرون هذه السمات شيئاً سلبياً لأن النموذج الأمثل للشخصية هو الذي يشير علينا به الغربيون والذي يوجد في الغرب.

إن التعرف على عوامل انتشار السمات الشخصية السلبية وبزوغ وتبلور السمات الإيجابية يقتضي منا بعد هذا التحليل للسياق الاقتصادي - الاجتماعي العام محاولة التعرف على علاقة كل من نمطي سمات الشخصية هذه بالقوى الاجتماعية في الأقطار العربية من حيث تأثيرها وتأثرها بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تخلق وتدعم

السمات الشخصية، أي أن ندرس العلاقة بين التركيب الطبقي للمجتمع وسمات الشخصية.

لقد بنيت الدراسات الموضوعية للواقع العربي أن وسائل الإنتاج ومصادر الثروة في أقطار الوطن العربي تمتلكها وتسيطر عليها قلة من أفراد المجتمع وأن المجتمع بناء على ذلك ينقسم إلى طبقتين أساسيتين: الطبقة العاملة، والطبقة البورجوازية ولكن كلا من هاتين الطبقتين لا تمثل كلاً متجانساً كما هو الحال في المجتمعات الطبقيّة الرأسمالية الغربية المتقدمة، بل تتمايز كلا منهما إلى شرائح متنوعة بفعل تآني أنماط إنتاجية مختلفة داخل التكوين الاقتصادي - الاجتماعي العربي. وسوف نعرض فيما يلي لخصائص الطبقات الاجتماعية في الوطن العربي وما يرتبط بالتمايزات الطبقيّة من تمايزات في سمات الشخصية.

ذلك أنه إذا كانت ملكية وسائل الإنتاج تمثل في جوهرها مجموع علاقات الإنتاج، فإن الشخصية تمثل مجموع العلاقات الاجتماعية في تكوين اقتصادي - اجتماعي معين.

٥ - الملامح العامة للتركيب الطبقي في المجتمع العربي أسس تمايز أنماط شخصية الإنسان العربي:

أدى التغلغل الامبريالي في أقطار الوطن العربي وما ترتب عليه من تزامن أكثر من نمط إنتاجي في التكوين الاقتصادي - الاجتماعي الواحد ومن نمو غير متوازن للأنماط وإعاقة لتطور النمط الإنتاجي التقليدي ومن تضعف بين قطاعات البنية التحتية والبنية الفوقية إلى ظهور تركيبات طبقية تنتمي إلى أنماط إنتاج مختلفة وتتصف بصفات خاصة تجعلها مختلفة عن تلك التي كانت توجد قبل التغلغل الامبريالي من جهة وعن تلك التي توجد في المجتمعات الغربية الرأسمالية من جهة أخرى.

وأهم صفات التركيب الطبقي في الأقطار العربية عدم تمحور الطبقات الاجتماعية حول طبقتين أساسيتين، كما هو الحال في بلدان مركز المنظومة الرأسمالية العالمية هما البورجوازية والبروليتاريا وعدم اضمحلال الطبقات الاجتماعية المتكونة على قاعدة أنماط الإنتاج القديمة. والذي نجده في أقطار الوطن العربي هو تباين وتغاير في التركيب الطبقي ولكن في إطار الانتظام في منظومة عامة السيادة والسيطرة فيها للبورجوازية نتاج

نمط الإنتاج الرأسمالي. وبالطبع تختلف طبيعة التركيب الطبقي من قطر عربي لآخر تبعاً لاختلاف طبيعة ودرجة تطور أنماط الإنتاج التي كانت سائدة قبل التغلغل الامبريالي (فهو في الأقطار النفطية غير الزراعية، كدول الخليج، تختلف عن الدول غير النفطية وتبعاً لاختلاف درجة وكيفية التغلغل الامبريالي الرأسمالي وتجارب كل قطر في محاولة رفض التبعية وظروفه التاريخية. ويمكننا بصفة عامة أن نحدد المكونات العامة للتركيب الطبقي في الأقطار العربية على النحو التالي:

أولاً - الطبقة العاملة:

(أ) عمال الحضر:

لا تتسم الطبقة العاملة في الأقطار العربية بتلك الدرجة من التجانس التي نجدها في المجتمعات الرأسمالية المتطورة ولكنها تتصف بالتمايز إلى شرائح متفاوت ظروف عملها ومعيشتها وعلاقاتها الإنتاجية والاجتماعية ومستويات وعيها ودورها في العملية الإنتاجية وتأثيراتها السياسية وبالتالي تكويناتها النفسية تفاوتاً كبيراً، وإن كان يجمع بينها جميعاً أنها لا تملك إلا قوة عملها وأنها تشكل في مجموعها الغالبية العظمى من السكان، ومع هذا فإن نصيبها من الثروة الوطنية ضئيل للغاية بالمقارنة مع غيرها من الطبقات.

١ - شريحة العمال المهرة المدربين على القيام بالأعمال التكنولوجية المنخفضة التي تتطلبها القطاعات الإنتاجية في نمط الإنتاج الرأسمالي (استخراج المواد الخام كالنفط وبصفة عامة المعادن والحاصلات الزراعية بالإضافة إلى صناعات التصدير والإحلال محل الواردات المحدودة، وتشغل هذه الشريحة في المؤسسات الصناعية التي تملكها الدولة أو تلك التي يملكها القطاع الخاص الأجنبي والمحلي وتتصف بأنها عمالة دائمة ويتم تركيزها في المصانع تفاعل أعضائها سوياً وتضج وعيهم وإكتسابهم سمات شخصية عقلية وقيمية وسلوكية تتسق وطبيعة العمل الصناعي الآلي. والأوضاع المعيشية لهذه الشريحة من الطبقة العاملة أفضل من غيرها من الشرائح العمالية الأخرى وتمتع ببعض المزايا كالتأمينات الاجتماعية.

وهذه الشريحة تعتبر أصغر شرائح الطبقة العاملة العربية حجماً بوجه عام، وتختلف نسبتها في الطبقة العاملة في كل قطر عربي باختلاف السياسات الاقتصادية التي اتبعت في الأقطار العربية بعد الاستقلال وخاصة من حيث الاتجاه نحو

التصنيع وخلق قطاع عام في ظل رأسمالية الدولة (فنسبتها أكبر في مصر والجزائر والعراق وسوريا مثلاً عنها في المغرب وتونس والمملكة السعودية، وهي ضئيلة جداً في بلدان الخليج^(٢٧)).

٢ - شريحة العمال نصف المهرة وغير المهرة الذين لا ينتظمون في مؤسسات صناعية ويشغلون عادة في الأعمال الإنشائية اللازمة للقطاع الرأسمالي والأنشطة المتصلة بالتصدير والاستيراد ويكونون من المهاجرين من المناطق الريفية، وتسم عمالتهم بعدم الاستمرارية أو الانتظام وعدم ثبات أماكن العمل وتكون أجورهم متدنية بالمقارنة للشريحة الأولى وظروف عملهم أكثر مشقة وظروف معيشتهم أكثر قسوة ونظراً لطبيعة عملهم فإنهم لا يكونون منظمين ولا يتبلور لديهم وعي اجتماعي بأنفسهم كطبقة. ويظل أعضاء هذه الشريحة مرتبطين بموطنهم الأصلي الريفي ويحتفظون بالكثير من عاداتهم وتقاليدهم وأنماط تفكيرهم الريفية على الرغم من سكانهم للمدن، بل وعادة ما تكون تجمعاتهم في المدينة على أساس انتهاءهم القروية، وكثيرون منهم يحتفظون بأسرهم في قراهم وعلى هذا فهم كثيرون ينتقل بين المدينة والقرية، وإذا ما كانت قراهم قريبة من المدينة فإنهم يسكنونها وينتقلون يوماً إلى المدينة.

ومن المنطقي أن تنعكس ظروف عمل ومعيشة هذه الشريحة على السمات الشخصية لأعضائها خاصة من حيث أسلوب التفكير ودرجة الشعور بالأمان والاطمئنان والاستقرار... الخ وهذا ما سنوضحه فيما بعد.

٣ - شريحة الحرفيين الذين يعملون في تلك القطاعات الاقتصادية التي لم تتحول إلى النمط الرأسمالي من حيث العلاقات الإنتاجية وتقسيم العمل (قطاع الإنتاج الحرفي المحلي) والتي ما زالت بها الوحدة بين العامل وأساليب إنتاجه. وهذه الشريحة تنتج للسوق المحلي وتحفظ بمهاراتها الإنتاجية ولكن هذه الشريحة يتهددها دائماً خطر البطالة والافلاس بفعل غزو السوق المحلية بالسلع المستوردة (كما يحدث لصناع الأثاث والأحذية والأدوات المنزلية مثلاً بعد الانفتاح الاقتصادي التبعي في مصر) وتتخذ هذه الشريحة موقفاً معارضاً من الامبريالية ومن التغلغل الرأسمالي الذي يهدد مصالحها. ولدى هذه الشريحة رصيد ممتاز من الخبرة الإنتاجية وهي

تمثل الأصالة العربية في المجال الإنتاجي، ولها تقاليدها التي تتميز بالعلاقات التعاونية والتكافلية والإنسانية بين أعضاء مجموعة العمل (الورشة الصغيرة التي تضم الأسطى ومساعديه وصبيته)، وإنتاجها موجه لإشباع حاجات قطاع كبير من المواطنين وفي بعض الأحيان يتم تصديره.

٤ - شريحة المشتغلين بالخدمات والأعمال غير الإنتاجية. وهذه الشريحة هي أكثر شرائح الطبقة العاملة تضخمًا في المدن العربية بوجه عام، ويطلق عليها أحيانًا تسمية «شبه البروليتاريا» ونشاطها موزع على قطاعات متنوعة غير إنتاجية في الغالب، مثل قطاع التجارة والتوزيع (الحمالون والبائعون في محلات التجارة وعمال المطاعم والمقاهي والبائعون الجوالون وموزعو الجرائد والسلع... الخ) وقطاع المصالح الحكومية (السعاة والفراشون والحراس والتمورجية والسائقين وعمال النظافة... الخ) وقطاع السياحة (خدم وعمال الفنادق والملاهي وغيرهم) وقطاع النقل الخاص والعام وقطاع العقارات (في أعمال السمسرة والنظافة والحراسة) وخدمة المنازل... الخ.

وهذه الشريحة في معظمها تنسم بالاضافة إلى عدم ممارستها نشاطاً إنتاجياً بعدم انتظام العمل واستمراريتها والتنقل بين الأعمال المختلفة والبطالة المقنعة والمتقطعة وأحياناً بممارسة أكثر من عمل في أكثر من قطاع في آن واحد. ولا يوجد تجانس بين أعضاء هذه الشريحة من حيث مستوى الدخل وأسلوب المعيشة، ومن هذه الشريحة تستمد البورجوازية الطفيلية والتجارية والكومبرا دورية كثيراً من عناصرها (البواب يمكن أن يتحول إلى سمسار عقارات وسائق التاكسي أو سيارة النقل يمكن أن يتحول إلى صاحب سيارة ثم وكيلاً للشحن، وماسح السيارات في كراج أو حارسها يمكن أن يتحول إلى سمسار سيارات ثم إلى صاحب مكتب لبيع السيارات... الخ).

ويؤثر إنعدام القيام بعمل منتج اجتماعياً والشعور بالقلق الدائم والاحتكاك بالطبقات المرفهة على السمات الشخصية لأعضاء هذه الشريحة. كما سنين فيما بعد، كما أن وعيهم الاجتماعي يكون متدنياً.

٥ - الشريحة الرثة من الطبقة العاملة، تضم المدن العربية الكبيرة أعداداً من العاطلين

عن العمل أو من الذين يمارسون أعمالاً تافهة (ماسحو الأحذية في الطرقات وبائعو الأشياء البسيطة في وسائل المواصلات العامة، أو من الشحاذين أو من مدعي الشعوذة أو من يمارسون أنشطة غير مشروعة كالسرقة والنشل... الخ.

وهذه الشريحة إفراز طبيعي لمختلف العوامل البنائية السابق الحديث عنها.

(ب) عمال الريف:

يمثل أهل الريف أكثر من نصف السكان في الأقطار العربية. وتتراوح نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان بين ٤٠٪ في لبنان و ٩٠٪ في السودان^(٢٨). وما يزال القطاع الزراعي يعيل أو يشكل مصدر الدخل الأساسي لأكثر من نصف السكان العرب، كما أن القطاع الزراعي العربي ظل في السبعينات يشغل ما بين ٤٥ - ٥٠٪ من القوى العاملة العربية^(٢٩). ونظراً لتزامن أكثر من غط إنتاج في القطاع الزراعي كما هو الحال في القطاعات الأخرى فإننا نجد أن الطبقة العاملة الزراعية قد تمايزت إلى شرائح مختلفة وأنها تتسم أيضاً بعدم التجانس. فهناك الاقتصاد الزراعي الأعاشي الذي لا ينفصل فيه المنتجون عن وسائل إنتاجهم والذي يعتمد على أعضاء العائلة ولا ينتج أساساً للسوق، وهناك بقايا غط الإنتاج القطاعي وهناك غط الإنتاج الزراعي الرأسمالي الذي يعتمد على العمل المأجور المكثف وعلى تكثيف رأس المال. وفضلاً عن ذلك شهدت القرى العربية أنشطة أخرى لا ترتبط مباشرة بالأرض بفعل هيمنة غط الإنتاج الرأسمالي ضمن التكوين الاقتصادي - الاجتماعي وبفعل تمفصل أنماط الإنتاج المختلفة داخل التكوين الواحد، مثل النشاط التجاري والتوزيعي للسلع المستوردة أو المنتجة بالمدينة ومثل صيانة الآلات الزراعية وأعمال البناء والتشييد الحديثة بل وحتى بعض المصانع الصغيرة التي أنشئت في القرى أو المراكز الحضرية القريبة منها إما بواسطة الدولة أو بواسطة الرأسمالية الريفية أو المدنية لاستغلال العمالة الريفية الرخيصة (صناعات التغليف أو التعليب مثلاً).

وعلى هذا فإننا يمكن أن نتعرف على الشرائح الآتية للطبقة العاملة الريفية:

- ١ - العمال الزراعيون المنفصلون عن وسائل الإنتاج ويتقاضون أجراً نقدياً في نطاق علاقات إنتاج وتقسيم عمل رأسمالي: وهؤلاء يعملون بشكل دائم أو موسمي أو مؤقت ولا يملكون أي أرض زراعية ويشكلون غالبية القوى العاملة بالريف

العربي. وهم يعملون في أراضي كبار الملاك الزراعيين وإنتاجهم من أجل السوق المحلي الوطني أو من أجل التصدير والبعض منهم يعمل في نطاق زراعة دخلتها الميكنة ولو بشكل جزئي وتمتد أنشطتهم حتى جني المحصول وتجهيزه للتصدير (التغليف والتعبئة) ولا يتمتع أعضاء هذه الشريحة في معظم أقطار الوطن العربي بضمانات أو تأمينات اجتماعية، كما أنهم لا يعملون بعقود دائمة ودخلهم أقل من دخل نظرائهم في المدينة علاوة على عدم تطور مهاراتهم وعدم تخصصهم في عمل معين. يضاف إلى ذلك افتقارهم إلى نوعية الخدمات التي يحصل عليها عامل المدينة بحكم معيشته فيها أو من الشركات التي يعمل بها (تصل نسبة هذه الشريحة في مصر إلى ٥٢٪ من القوى العاملة في الريف، وإلى ٥٠٪ في تونس، وإلى ٦٠٪ في لبنان ويوجد في الريف السوري ١٤٠ ألف عامل زراعي يعملون بأجر نقدي^(٣٠)).

٢ - العمال الزراعيون في نطاق قطاع اقتصاد الإعاشة. وهؤلاء لا يعملون بأجر نقدي لدى الغير، ولكنهم يعملون في مساحات قزمية من الأراضي الزراعية يملكونها مع أسرهم ولا ينتجون من أجل السوق أساساً ولكن من أجل الوفاء بإحتياجاتهم، ويبيعون جانباً من إنتاجهم لكي يحصلون في مقابله على السلع المستوردة من المدينة. وأحياناً يضطرون إلى بيع قوة عملهم والاشتغال بأراضي الغير لاستكمال احتياجاتهم. ونحن نميل إلى اعتبارهم من الطبقة الزراعية العاملة لهذا السبب بالذات من جهة ولأنهم لا يحصلون على فائض قيمة عمل غيرهم من جهة أخرى، على الرغم من أنهم يملكون مساحات صغيرة جداً من الأرض. ولا يستخدم هؤلاء العمال آلات زراعية متطورة لعدم قدرتهم على إقتنائها أو إيجارها ولصغر مساحات أراضيهم من جهة أخرى.

وتصل نسبة هؤلاء العمال إلى ٢٧,٥٪ في مصر (١٩,٣٨٢ عامل) وفي تونس نجد أنه من أصل ٥٠٥ ألف تونسي يملكون أرضاً ثم تصنيف ٥ آلاف فقط من سكان الريف على أنهم ملاك أراضي كبيرة والباقي يملكون مساحات صغيرة، وفي لبنان وجد أن هناك ٣٣ ألفاً من هؤلاء العمال الذين يملكون مساحات صغيرة يستغلونها بأنفسهم من مجموع ١٠٢ ألف يعملون في القطاع الزراعي. وفي سوريا نجد أن ٧٥٪ من ملاك الأراضي الزراعية لا يشتغلون أحداً لديهم^(٣١).

٣ - العمال المشتغلون بأنشطة غير زراعية. اقتضى تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي في القطاع الزراعي الريفي نشأة مجموعة من الأنشطة استوعبت قدراً من العمالة الريفية مثل نقل السلع الزراعية إلى المدينة والسلع الحضرية للقرية وتجارة وتوزيع السلع المستوردة للقرية وحتى تجارة السلع المنتجة محلياً في القرية (بعد دخول التبادل النقدي للقرى) وصيانة وإصلاح الآلات الزراعية والأدوات الاستهلاكية المستوردة، هذا بالإضافة إلى وجود بعض الحرف التقليدية كالنجارة والحدادة والبناء. وبذلك نشأت شريحة من العمال الريفيين المشتغلين بأعمال النقل والمواصلات في الدكاكين التجارية وفي الورش الصغيرة المتناثرة بالقرى. ويمكن أن نضيف إلى هذه الشريحة عمال الخدمات الحكومية المختلفة. وتمثل هذه الشريحة أصغر شرائح الطبقة العاملة الريفية. وتختلف هذه الشريحة عن سابقتها في أنها نظراً لإحتكاكها المباشر وتعاملها اليومي مع شرائح البورجوازية الريفية والحضرية يتكون لديها تطلعات بورجوازية، ودخل أعضاء هذه الشريحة أعلى بوجه عام من أعضاء الشريحتين السابقتين وظروف عملهم أقل مشقة. ولكنهم يشتركون مع الشرائح الأخرى في أنهم غير منظمين ولا يتمتعون بأي ضمانات أو تأمينات اجتماعية وبأنهم لا يملكون سوى قوة عملهم.

والعمال في الريف يختلف شرائحها لم تعد مستقرة بنفس الدرجة التي كانت عليها قبل تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي وإتساع نطاقه ولكنها تميل إلى الهجرة بشكل متزايد إلى المدينة لكي تضاف عناصر منها دائماً إلى العمالة الحضرية وبخاصة العمالة غير المدربة وغير الماهرة وغير المنتجة وذلك بفعل عوامل طرد وجذب متعددة.

كانت هذه شرائح الطبقة العاملة في البلدان العربية، وهي تشكل في مجموعها الغالبية العظمى من سكان الوطن العربي (حوالي ٧٠٪)، وتدل الدراسات المتوفرة عن توزيع الدخل في الأقطار العربية على أن هذه الطبقة لا تحصل على أكثر من ٣٠٪ من الدخل القومي.

* أحوال الطبقة العاملة وانعكاساتها على السمات

الشخصية للإنسان العربي العامل:

على الرغم من تمايز الطبقة العاملة في البلدان العربية إلى شرائح غير متجانسة إلا أن أكثرية شرائحها تشترك في خصائص أساسية أهمها:

- ١ - أنها المنتجة للثروة بالوطن العربي وعماد أي سياسات تنمية ومصدر قوة الوطن.
 - ٢ - أنها تحصل على أقل قدر من الثروة الاجتماعية.
 - ٣ - أنها تمثل الأصالة العربية.
 - ٤ - أنها في معظمها تعاني من الحرمان من إشباع الحاجات الأساسية الأولية.
- (التغذية والرعاية الصحية والسكن المناسب والمرافق الصحية والتعليم والثقافة والاستقرار والأمن... الخ).
- ٥ - أنها محرومة من فرص تنمية قدراتها الإنتاجية مثل نظيرتها في الدول الرأسمالية نظراً لإعاقة التطور التكنولوجي في الأقطار العربية واستنزاف ثرواتها.
 - ٦ - أنها محرومة من المشاركة الفعالة في تسيير أمور المجتمع وإتخاذ القرارات على الرغم من أنها تمثل الغالبية من سكان الوطن العربي وتعاي من فرض مختلف القرارات عليها.
 - ٧ - أنها تتعرض دائماً لتزييف وعيها بقضاياها وقضايا الوطن العربي، هذه الخصائص الموضوعية العامة قد خلقت مجموعة من السمات الشخصية العامة لدى أعضاء هذه الطبقة تميزها بلا شك عن غيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى، وإن كان ذلك لا ينفي بالطبع وجود تمايزات في السمات الشخصية بين شرائح هذه الطبقة وبخاصة بين شريحة عمال الحضر وشريحة عمال الريف. ويمكن لأي ملاحظ موضوعي أن يدرك الفرق الواضح بين السمات الشخصية للمزارعين أو العمال العرب من جهة والسمات الشخصية لأعضاء الطبقة البورجوازية. إن ما يجمع بين المزارعين العرب مثلاً من سمات شخصية أكبر بكثير مما يجمع بينهم وبين البورجوازيين لدرجة أننا نستطيع القول أن لكل طبقة غط شخصيتها التمايز تماماً عن النمط الآخر، نظراً لأن أسلوب حياة كل من الطبقتين شديد التمايز ويمكننا إيجاز السمات الشخصية العامة الشائعة بين أعضاء الطبقة العاملة العربية فيما يلي:
 - ١ - المثابرة وتحمل المشاق والصبر: فالطبقة العاملة نظراً لإرتباطها المباشر بالعملية الإنتاجية هي أكثر الطبقات قدرة على العمل تحت مختلف الظروف، فالعامل يدرك أن الاستمرار في العمل هو وسيلته الوحيدة للحياة. وبأيدي هذه الطبقة أمكن

إنجاز كل المشروعات الكبرى بالوطن العربي في مختلف المجالات (السدود المصانع واستصلاح الأراضي والمنشآت ... الخ).

٢ - سيادة روح التعاون الجماعية: نظراً لأن العمل بطبيعته عملية جماعية فإن روح التعاون تسود بين أفراد الطبقة العاملة، ويعزز من قوة هذه الروح التعاونية ظروف المعيشة المشتركة بين أفراد هذه الطبقة واعتمادهم المتبادل في مواجهة مصاعب وأخطار الحياة.

٣ - سيادة القيم الغيرية غير الأنانية: فأفراد هذه الطبقة على استعداد دائم لمساعدة الآخرين وتقديم العون لهم بل حتى التضحية بأنفسهم لإنقاذ الآخرين، وهم الذين ضحوا بأنفسهم في الدفاع عن الوطن ضد المستعمرين، وهم الذين اعتمدت عليهم الدول العربية في كافة حروبها.

٤ - سيادة قيم الولاء للجماعة: سواء كانت جماعة عمل أو أسرة أو قبيلة أو أمة.

٥ - الوضوح والصراحة في التعامل: الوضوح والصراحة في التعامل بين أفراد الطبقة، وعدم الميل للتظاهر الذي تتسم به الطبقة البورجوازية.

٦ - التمسك بقيم الشرف والأمانة والشهامة والاخلاص والكرم.

٧ - الاستعداد للتطور ولتقبل كل جديد: يشعرون بفائدته لهم كلما أتبع لهم، فقد أقبلوا على التعليم وعلى العلاج الصحي وعلى استعمال الأدوات الحديثة.

٨ - التفكير العقلاني في كافة المجالات، التي يمكنهم السيطرة عليها بإمكاناتهم فالزراع يبذر الحبوب ويرونها ويدوم على رعايتها ويستخدم الأسمدة والمبيدات الحشرية ويحصد المحصول بطريقة عقلانية تماماً لا أثر للخرافة فيها ولا يمارس أي طقوس سحرية لاستنبات الزرع مثلاً. ولكن نفس هذا الشخص يلجأ إلى التفكير الغيبي والقدري والسحري في المجالات الأخرى التي يجد نفسه عاجزاً تماماً عن السيطرة عليها وفهمها بفعل حالة التخلف العام التي تسود المجتمع وحرمانه من إمكانيات الفهم والسيطرة، وهو في ذلك لا يختلف عن أي إنسان آخر في مثل ظروفه في أي مكان من العالم.

- ٩ - الميل إلى التلقائية في التعبيرات في المواقف المشتركة بين أعضاء الطبقة.
- ١٠ - التشكك في السلطة نظراً لمعاناتها الطويلة منها.
- ١١ - العزوف عن تبني الأنماط السلوكية الأجنبية والبورجوازية والتمسك بالتقاليد القومية والقطرية.
- ١٢ - إعاقة تطور ونمو القدرات العقلية العامة والتنوعية بفعل الأمية والحرمان من الفرص التعليمية والثقافية ونقص الرعاية الصحية والمعاناة من الأمراض والبطالة.
- ١٣ - الشعور بعدم العدالة في النظام الاجتماعي - الاقتصادي، والميل للتمرد.
- ١٤ - الشعور الدائم بالقلق والتهديد وعدم الاستقرار والأمن والغبن واللجوء إلى حيل دفاعية متنوعة لمواجهة ذلك (التفكير الغيبي) العنف، القدرية التواكلية... الخ).
- ١٥ - السلبية تجاه خطط ومشروعات الدولة التي يشعرون أنها لا تهدف أساساً إلى تلبية حاجاتهم ومطالبهم.
- ١٦ - خداع ونفاق الأجهزة الحكومية رداً على خداعها ونفاقها لهم.
- ١٧ - الميل إلى كثرة الانجاب باعتبار الأطفال ضماناً للمستقبل ومصدراً للدخل الأسري.
- ١٨ - عدم تبلور الوعي بقضاياها والقضايا المجتمعية العامة بفعل عدم تجانس الطبقة من جهة وضعف تنظيماتها أو إنعدامها والجهود الدائمة لتزييف وعيها من جهة أخرى.

كانت هذه محاولة سريعة وأولية لرصد أهم السمات الشخصية للطبقة العاملة اعتماداً على شواهد واقعية مستمدة من مصادر متعددة. ونرى أن الكثير من هذه السمات تتعرض دائماً للإغفال أو التشويه أو سوء التفسير من جانب المفكرين الذين تصدوا لموضوع الشخصية العربية. ونذكر أن هذا الوصف الذي نقدمه يحتاج إلى دراسات عديدة للتأكد من صدقه، ولكننا نرى أن أي استراتيجيات لتنمية الوطن العربي تنمية شاملة لا بد أن

تضع في اعتبارها هذه الخصائص النوعية للطبقة العاملة وتجعلها موضوعاً للدراسة وألا تنطلق من التعميمات التي يطلقها العلماء المغرضون عن الشخصية العربية.

ثانياً - الطبقة البورجوازية:

تشارك التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية في معظم بلدان العالم العربي شأنها في ذلك شأن غيرها من المجتمعات المتخلفة، بخصائص جوهرية ثلاث^(٣٢):

- ١ - هيمنة الرأسمالية الزراعية والتجارية في القطاع الوطني.
- ٢ - تكون برجوازية محلية في ركاب رأس المال الأجنبي المسيطر (البورجوازية الكومبرادورية).
- ٣ - الاتجاه نحو نمو بيروقراطي متضخم.

وعلى هذا فمثلاً وجدنا أن الطبقة العاملة في كل من الحضر والريف لا تشكل كلاً متجانساً ولكنها تمايزت إلى شرائح مختلفة بفعل النمو غير المتوازن للقطاعات الاقتصادية التي تنتمي إلى أنماط إنتاج مختلفة، فإننا نجد أن الطبقة الرأسمالية العربية تتمايز إلى شرائح متنوعة ويمكننا التعرف بوضوح على شرائح البورجوازية التالية:

(أ) البورجوازية الصناعية الوطنية، وهي التي تعمل في أنشطة تنتج أساساً للسوق المحلية وفي بعض الأحيان للتصدير وذات قوى إنتاجية غير متطورة. وهذه الشريحة هي أكثر جماعات البورجوازية انكماشاً وأكثر حلقاتها إتجاهاً نحو الضعف^(٣٣).

ولم تتم هذه البورجوازية في أي من البلدان العربية (وإن كانت قد ازدهرت في فترة ما بين الحربين لانقطاع السلع الواردة المنافسة) ففي تلك البلدان التي انشء فيها قطاع عام (مصر، سوريا، العراق، الجزائر) حلت محلها رأسمالية الدولة وفي تلك البلدان التي لم تؤمم فيها الشركات الصناعية عجزت عن المنافسة الأجنبية كما أن النظام الامبريالي العالمي لا يسمح لها إلا بمجرد التواجد المحدود في تلك القطاعات التي لا تنافس المنتجات الغربية في السوق المحلي أو الخارجي. وفي أحيان كثيرة تتحول هذه البورجوازية إلى القطاعات الأخرى التي يسيطر عليها رأس المال الأجنبي أو تتحول إلى بورجوازية

كومبرادورية^(٣٤). ومواقف أعضاء هذه الطبقة تتسم بالوهن والتناقص. ففي الوقت الذي يطالبون فيه بحماية الصناعة الوطنية وتقييد استيراد السلع الأجنبية ويؤكدون فيه على خطر الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة نجدهم يسارعون إلى التحالف مع شرائح البورجوازية الأخرى ضد أي حركات عمالية أو فلاحية وضد أي استراتيجيات عامة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي عاجزة عن تحديث الفن الإنتاجي. «وتحقق هذه الشريحة معظم أرباحها من استغلال العمل المأجور وأخذ فائض قيمته بشتى الصور... وتتسم البورجوازية الصناعية في الغالب بتنوع مجالات النشاط في الزراعة وفي التجارة وفي العقارات، بجانب الصناعة والحرص على حيازة أكبر قدر متاح من الأصول الرأسمالية وبنود الثروة»^(٣٥).

(ب) البورجوازية الكومبرادورية: ترتبط هذه البورجوازية بالتغلغل الإمبريالي ارتباطاً عضوياً في نشأتها ونموها وهي من أهم دعائم هذا التغلغل في أقطار الوطن العربي التي تسودها الرأسمالية الدولية ومن أهم معوقات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الشاملة. وترتبط هذه البورجوازية برأس المال الأجنبي الذي يسيطر على وحدات الإنتاج المرتبطة بالصناعات الإستخراجية أو على وحدات إنتاج السلع الفاخرة للطبقة الغنية أو سلع التصدير أو صناعات الإحلال محل الواردات المعتمدة على رأس المال والسلع المستوردة. وأكثر صور هذه البورجوازية طفيلية هي تلك المشتغلة بالقطاع المالي الكومبرادوري (البنوك) حيث تجمع رأس المال المتحقق في القطاعات المختلفة وتقوم باستثماره في الخارج^(٣٦).

(ج) البورجوازية التجارية: لا تمارس هذه الشريحة من البورجوازية أي نشاط إنتاجي، على عكس الشريحتين السابقتين، ولكنها تعتمد على توزيع السلع سواء تلك المنتجة داخل أقطار الوطن العربي أو المستوردة من الخارج. اللازمة منها للمعيشة أو اللازمة للإنتاج بكافة أنواعه. وهذه الشريحة هي أكبر شرائح البورجوازية في الأقطار العربية، وتتداخل معها الشرائح الأخرى - الصناعية الكومبرادورية والعقارية والبيروقراطية والزراعية - لكي تزيد تضخمًا. وفي الأقطار العربية الأكثر تبعية واعتمادية على الغرب الرأسمالي تشكل هذه الشريحة قوة اجتماعية

وسياسية خطيرة وتمثل عائقاً كبيراً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل وتهديداً للاستقلال والأمن القومي على كافة مستوياته. وتنظم هذه البورجوازية التجارية، بالنسبة لكل مجموعة من المجموعات السلعية، في سلسلة طويلة متصلة الحلقات ابتداء من كبار تجار الجملة (عادة ما يكونون احتكاريون) وانتهاء بصغار الموزعين في المدن وتمر أي سلعة من السلع على هذه السلسلة من الموزعين حيث يمتلك كل منهم جزءاً من فائض العمل أو من فائض قيمتها المتحقق. وقد لخص عبد الباسط عبد المعطي^(٣٧) أهم خصائص هذه الشريحة فيما يلي:

- ١ - عدم التجانس مع وجود هدف مشترك هو الربح والثراء السريع.
- ٢ - عدم الاهتمام بتطوير الإنتاج.
- ٣ - التركيز على الاستيراد لزيادة الربحية وخلق السوق السوداء.
- ٤ - الارتباط بالخارج.
- ٥ - تبديد الفوائض.

(د) البورجوازية العقارية: وتشغل بالتجار في الأراضي والمباني وبأعمال السمسرة فيها، ويحقق أعضاؤها أرباحاً خيالية في كثير من المدن العربية تجنبها من التعامل مع الشرائح البورجوازية الأخرى ومن استغلال حاجات الجماهير للسكن، ويمكن أن نضيف إلى هذه الشريحة فئة المقاولون الذين يحصلون على فائض قيمة عمل عمال البناء والتشييد.

(هـ) البورجوازية الريفية: تحتل البورجوازية الريفية الكبيرة حوالي ٥٪ من سكان الريف في الأقطار العربية وتحوز على ما لا يقل عن ثلث فائض الإنتاج الزراعي وتتصف هذه الشريحة من البورجوازية العربية بالتجانس من حيث النشأة والقوة النسبية بالمقارنة لغيرها من الشرائح وتعتمد هذه البورجوازية أساساً على تلك فائض قيمة العمال الزراعيين ويميل إلى الاتجاه إلى زراعة الحاصلات الرأسمالية من أجل التصدير إلى الخارج. كما تمارس هذه البورجوازية أنشطة أخرى في قطاع التجارة والتوزيع والعقارات... الخ.

* أحوال الطبقة البورجوازية

وانعكاساتها على سماتها الشخصية :

كانت هذه شرائح البورجوازية في التكوين الطبقي لمعظم الأقطار العربية وعلى الرغم مما بينها من اختلافات من حيث القطاعات التي تمارس فيه نشاطها ومن حيث كيفية استحواذها على فائض القيمة فإنها تشترك في الخصائص العامة الآتية :

- ١ - إنها تشكل ما لا يزيد عن ١٥ ٪ من إجمالي السكان بالوطن العربي .
- ٢ - إنها تستحوذ على حوالي ٧٠ ٪ من الدخل القومي .
- ٣ - تتوفر لها أفضل ظروف للحياة في أقطار الوطن العربي .
- ٤ - إنها المسيطرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .
- ٥ - تتحالف شرائحها المختلفة في مواجهة أي أخطار تتهددها من الداخل .
- ٦ - ذات توجه خارجي وتلعب الدور الأعظم في تكريس التبعية .
- ٧ - لا تلعب دوراً في تطوير الأساليب الفنية للإنتاج ولا تهتم بالمشروعات بعيدة المدى فهمها الأول تحقيق الربح والثراء السريع .

وقد ترتب على هذه الظروف العامة المشتركة بين أعضاء هذه الطبقة شيوع مجموعة من السمات الشخصية بدرجة أو بأخرى بين مختلف شرائحها مثل :

- ١ - انبهار معظم أعضائها بنمط الحياة الغربي ومحاكاته من حيث المظهر كما يتضح من نمط المسكن والملبس والغذاء والسلوك، بل وحتى اللغة والعادات وميل للتخلي عما هو شرقي وعربي أصيل . ويصل الأمر إلى حد التوحد، أو كما يسميه مصطفى حجازي، التماهي بالمتسلط الأجنبي .
- ٢ - الشعور بالنقص إزاء الغرب وتعويض ذلك عن طريق تضخيم وتفخيم الذات من خلال التعالي على الآخرين واقتناء رموز المكانة .
- ٣ - الميل للخداع والكذب والتضليل والتظاهر بغير الواقع .
- ٤ - الانتهازية والوصولية (الفهلوية كما يسميها حامد عمار) .
- ٥ - الاغتراب عن المجتمع والجماعة بل وعن الذات .
- ٦ - ضعف مشاعر الولاء للجماعة .

- ٧ - سطحية التفكير واتجاهه وجهة نفعية أساساً.
 - ٨ - القسوة والعنف في التعامل مع الفئات الأضعف.
 - ٩ - الخضوع والتقرب والنفاق للفئات الأقوى.
 - ١٠ - الاستسهال كمظهر سلوكي وقيمي يحل محل العمل والبذل والتعليم^(٣٨).
 - ١١ - الآنية وغياب النظرة المستقبلية وقبول الحلول السهلة المطروحة الوسطية غالباً، ويتدرج مثل هذا التوجه، من القضايا الشخصية حتى انه يمكن أن يصل إلى القضايا القومية المصيرية ليصيبها بنفس النظرة^(٣٩).
 - ١٢ - الميل إلى المحافظة على الأوضاع القائمة ومقاومة التغير الجذري للمجتمع.
 - ١٣ - عدم الاهتمام الأصل بالعلم والثقافة والفن والأدب على الرغم من التظاهر بذلك (الشهادة العلمية واقتناء الكتب أو التحف الفنية لاستكمال مقتنيات الوجهة تماماً مثل السيارة الفاخرة والمسكن الشاسع العصري... الخ).
 - ١٤ - زيف المشاعر المعبر عنها وارتباطها بالمصلحة الذاتية.
 - ١٥ - الميل إلى الاستهلاك البذخي.
 - ١٦ - اعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية والوطنية كما يتضح مثلاً من السوق السوداء ومن الصفقات الأجنبية الضارة والتهرب من الضرائب... الخ.
 - ١٧ - احتقار العمل اليدوي والنظرة إليه نظرة أدنى.
 - ١٨ - الميل للمغامرة والمغامرة كما تتضح من المضاربات.
- يجب أن نؤكد هنا على أن قيم ومسلك هذه الطبقة تمثل خطورة بالغة على تنمية الوطن العربي نظراً لأنها تنشر بين طبقات المجتمع الأخرى نظراً لما تملكه هذه الطبقة من قوة ونفوذ. وقد ذكر عبد الباسط عبد المعطي في دراسته السوسيولوجية القيمة أربعة ملامح أساسية لقوة ونفوذ هذه الطبقة^(٤٠).
- ١ - سيطرتها على الاقتصاد والدخل القومي.

- ٢ - سيطرتها على الإعلام.
- ٣ - زحفها إلى مراكز القرار والقوة السياسية.
- ٤ - تأثيرها في المنتج الفني والثقافي لينشر قيمها وبعمق مصالحها وصياغتها للرأي العام والدوق العام وفقاً لمصالحها.

ثالثاً - البيروقراطيون والمهنيون والتكنوقراطيون وغيرهم من موظفي الدولة والمؤسسات:

يجب التمييز أولاً بين ثلاث مستويات تقع عليها هذه الفئات الثلاث حسب كل من الدخل ومدى السلطة والنفوذ الذي يتمتع به كل مستوى. المستوى الأول والأدنى بالنسبة للدخل والسلطة يشمل صغار الموظفين الإداريين والفنيين في أجهزة الدولة والقطاع العام والخاص ويمكن أن نضيف إليهم جنود وضباط صف الشرطة والجيش (المحترفون) والمستوى الثاني والمتوسط يضم الموظفين الإداريين والفنيين في أجهزة الدولة والقطاع العام والخاص من ذوي التعليم المتوسط والعالي بالإضافة إلى فئات المهنيين المتخصصين الذين يعتمدون بصفة أساسية على مرتباتهم من عملهم الحكومي (الأطباء - المهندسون - المحامون - الكتاب - المدرسون وضباط الشرطة والجيش... الخ). أما المستوى الثالث والأعلى فيضم المديرون في مختلف القطاعات والمهنيون ذوي النشاط الخاص (الأطباء والمهندسون والمحامون والمدرسون... الخ) ويحصلون على دخل مماثل أو أعلى من كبار موظفي الدولة.

وتباين المستويات الثلاث بالطبع من حيث درجة التعليم والدخل ومستوى المعيشة تبايناً كبيراً، حيث يقترب المستوى الأول من الطبقة العاملة ويقترب المستوى الأعلى من الطبقة البورجوازية بل ويتداخل معها، ومن الملاحظ أن الجهاز الإداري للدولة في الأقطار العربية متضخم بالموظفين الذين ينتمون إلى هذه المستويات المختلفة ويرتبط هذا التضخم بعدة عوامل:

- (أ) رأسمالية الدولة وظهور القطاع العام.
- (ب) تخفيف ضغط البطالة.
- (ج) ارتفاع نسبة التعليم.

(د) ازدياد حاجة الدولة للسيطرة من جهة (تضخم الشرطة والجيش) وللولاة من جهة أخرى^(٤١).

يمكننا القول بصفة عامة أن هذه الشريحة الكبيرة في التركيب الطبقي للأقطار العربية تضم أكثر الأفراد حظاً من التعليم، فليس بينها بحكم طبيعة الأعمال التي تمارسها أمي واحد، بينما تنتشر الأمية في الطبقة العاملة ولا تخلو البورجوازية من الأمية أو مجرد معرفة القراءة والكتابة، كما أن الحاصلين على أعلى الشهادات حتى درجة الدكتوراة ينتمون إليها، وإن كان بعضاً منهم ينتمي أيضاً إلى البورجوازية. وهذه الشريحة بفئاتها المختلفة تسيطر على السلطات الأساسية الثلاث بالأقطار العربية وتحدد مسارها: السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتقوم برسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة. وقد كانت هذه الشريحة تاريخياً في خدمة الطبقة المسيطرة اقتصادياً واجتماعياً (البورجوازية) وتستمد مستوياتها الوسطى والعليا من أبناء هذه الطبقة، ولكنها في الأقطار التي مرت بتجربة الانقلابات العسكرية وتحجيم الاقطاع والبورجوازية وإنشاء القطاع العام اكتسبت قوة ذاتية بفعل استحواذها على السلطة وسيطرتها على قطاعات أساسية من وسائل الإنتاج.

وهذه الشريحة بحكم لاتبانسها من حيث الأصول الطبقيّة لأعضائها ومدى الإمتيازات التي يتمتعون بها ودرجة ارتباطهم مصلحياً بطبقة أو بأخرى من جهة وبحكم درجة التعليم التي حققها أعضاؤها تضم اتجاهات إيديولوجية متنوعة ومتناقضة، ويخرج من بين أعضائها المنظرون الأيديولوجيون العرب (الأدباء والصحفيون وأساتذة الجامعات والفنانون الذين يندر ألا يشغل أحداً منهم وظيفة ما في الدولة والذين يطلق عليهم عادة تعبير المثقفون العرب) وقد لعبت هذه الشريحة دوراً هاماً في قيادة الفكر وحركات التحرر الوطني والنضال ضد الاستعمار وتوعية الجماهير ومحاولات كسر طوق التبعية للغرب، ولكنها لعبت أيضاً دوراً هاماً في تزييف وعلى الجماهير وتكريس حالة الاستغلال والتبعية (توقف ذلك على المراحل التاريخية وعلى مدى قوة أو ضعف البورجوازية والمد الشعبي). أعضاء من هذه الشريحة هم الذين وضعوا أو ساهموا مع الأجانب في وضع وتنفيذ السياسات التنموية التحديثية التي فشلت في إنشاء قاعدة إنتاجية وتكنولوجية عربية لأنها لم تكن متوجهة لذلك أصلاً، وأعضاء من هذه الشريحة هم الذين يناضلون من أجل نشر الوعي التنموي الحقيقي ووضع استراتيجيات للتنمية تدور حول محاور إنهاء حالة التبعية والتخلف والتجزئة. وأعضاء من هذه الشريحة يتبنون قيم البورجوازية ويدافعون عنها

ويتطلعون إلى امتيازاتها ويتحالفون مع السيطرة الأجنبية ويعملون على تنفيذ خططها ويرتقون في ركبها مما يجيز لنا تسميتهم بالبيروقراطية والتكنوقراطية الكوميرادورية أو المثقفون الكوميرادوريون. وأعضاء منها توجهاتهم وطنية قومية ودفاعهم عن الطبقة العاملة. وهناك أعضاء آخرون يتذبذبون بين المواقف الأيديولوجية المتنافسة (انتهازيون) وغيرهم يعيشون أزمة الصراع بين مصالحهم الشخصية وقناعاتهم الفكرية.

ومع هذا فإن المناخ العام الذي تفرضه طبيعة المهام التي تقوم بها هذه الشريحة وعلاقتها بالسلطة والطبقات الاجتماعية يتصف عموماً بأكثر صور علاقة السيطرة والخضوع تجسيدا وتبلورا، والتي تتخذ الشكل المؤسسي. إن التدرج الهرمي الوظيفي البيروقراطي يجعل من كل شخص رئيساً ومرئوساً، آمراً ومأموراً في نفس الوقت. وحتى لو كان هذا الشخص يقع في قاع السلم الوظيفي فإنه يجد مأموريه في الجمهور الذي يتعامل معه.

ولما كانت غالبية المهام التي يقوم بها معظم أعضاء هذه الشريحة تطبيقاً أو تنفيذاً لقرارات وقوانين ولوائح تضعها المستويات العليا فإن ذلك يخلق ويدعم سمة النمطية في التفكير والسلوك ويعوق تطور سمة الإبداع والخلق ويؤدي إلى تأكيد سمة الانصياع والتواؤم. أن تقول وجود الفكر سمة شائعة بين البيروقراطيين.

ولما كانت الغالبية العظمى من المتعلمين في الوطن العربي تصب في هذه الشريحة ذاتها وتلعب أهم دور في صياغة الأهداف التربوية والثقافية والإعلامية وسياساتها من جهة أخرى فمن الطبيعي أن يكون نظام التعليم والثقافة والإعلام موجهاً، أسلوباً ومضموناً، لتدعيم السمات الشخصية الملائمة لطبيعة الأعمال البيروقراطية التكنوقراطية التي يشغلها المتعلمون. نقبس من مصطفى حجازي الوصف التالي للتعليم في الوطن العربي:

«يبدو أن التعليم لم يكامل في الشخصية، بل ظل في الكثير من الأحوال قشرة خارجية تنهار عند الأزمات... ولا زال التعليم في مختلف مراحلها ويشكل إجمالي، سطحياً في معظم البلدان النامية في طرقة ومحتوياته. طرق التعليم ما زالت تلقينية إجمالاً، تذهب في اتجاه واحد من المعلم الذي يعرف كل شيء ويقوم بالدور النشط، إلى التلميذ الذي يجهل كل شيء ويفرض عليه الدور المتلقى الفاتر دون أن يشارك أو يناقش

أو يمارس ودون أن يعمل فكرة فيما يلحق . . . وتمارس عملية التلقين بالضرورة من خلال علاقة تسلطية: سلطة المعلم لا تناقش بينما على الطالب أن يطيع ويمثل ومعظم المناهج تعالج قضايا تمت إلى حياة الطبقة المسيطرة، وتغرس في الطفل المثل العليا السائدة لهذه الطبقة^(٤٢).

٦ - خاتمة:

الشخصية العربية بين الواقع والممكن:

يمكننا أن نجمل ما توصلنا إليه من دراستنا للسمات الشخصية للإنسان العربي فيما يلي:

١ - إن استعدادات الإنسان العربي لاكتساب سمات شخصية فعالة في عمليات التنمية الحقيقية للوطن العربي لا تحدّها حدود إذا ما توفر المناخ الاقتصادي الاجتماعي العام والظروف المشجعة على اكتساب هذه السمات وبلوراتها. فالشخصية من وجهة النظر العلمية كيان دينامي تاريخي ونتاج اجتماعي اقتصادي وبالتالي فإنه دائماً قابل للتشكل وللتغير، على عكس ما بشيعة المؤلفون الغربيون الإمبرياليون.

٢ - إن سمات الشخصية المعوفة للتنمية الشاملة ليست سبباً للتخلف ولكنها نتاج له.

٣ - إن الإنسان العربي لديه من السمات الشخصية الإيجابية رصيد هائل بعضه ظاهر والبعض الآخر كامن، تكون بفعل تراثه الحضاري العريق من جهة وبفعل صراعه الدائم مع قوى القهر والاستغلال من جهة أخرى (القدرة على الإبداع والخلق والتفكير المنهجي العقلاني وقيم الغيرية والإنتماء والتضحية والكفاح والقدرة على المثابرة والتحمل والصبر . . الخ).

٤ - إن حالة التخلخل الاقتصادي - الاجتماعي والنمو غير المتكافئ لمختلف القطاعات الإنتاجية واللاترابط بين هذه القطاعات وبعضها من جهة وبينها وبين عناصر البناء الفوقي من جهة أخرى. بالإضافة إلى طبيعة التكوين الطبقي بما يحتويه من لا تجانس وتمايز كل طبقة إلى شرائح وتواجد طبقات تنتمي إلى أنماط إنتاجية مختلفة - وهي كلها نتاجات للتغلغل الإمبريالي الرأسمالية في الوطن العربي - هذه الحالة قد نجم عنها أنماط متنوعة من الشخصية العربية لكل منها

سماته المميزة والتي تمثل انعكاساً للواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي يعيشه الإنسان الغربي.

٥ - إن القهر والاستغلال والنهب للثروات القومية العربية منذ بداية الاستعمار وما تلا الاستقلال من تغلغل رأسمالي وفرض للتبعية والتجزئة على الوطن العربي وتآمر على الإنسان العربي وغزو فكري لعقله وما خلقه كل ذلك من ظروف وغط حياة عام يتسم بالتخلف قد أعاق نمو شخصية الإنسان العربي وإصابها بالتشوه في أوجه متعددة، وعلى هذا فإن أي استراتيجية للتنمية الشاملة في الوطن العربي تهدف إلى مواجهة النمو الاقتصادي المعوق والتشوه وتصحيح المسار الاقتصادي في اتجاه التنمية الحقيقية اعتماداً على الذات وكسراً لطوق التبعية واستغلالاً أمثل لإمكانات الوطن العربي لا بد أن تضع شخصية الإنسان العربي في بؤرة اهتمامها، مواجهة أيضاً مشكلة إعاقة نموها وتشويهه ومزيلة لكل الظروف المساعدة على ذلك.

٦ - إن استعراضنا لمختلف أنماط السمات الشخصية لدى الإنسان العربي يدلنا على أن هناك سمات شخصية لا بد أن تركز خطط التنمية على تدعيمها والاستفادة منها إلى أقصى حد من الجهود التنموية وتوطينها على أكمل وجه وإن هناك سمات أخرى لا بد من العمل على تخليص الإنسان العربي منها.

بناء على هذه الاستخلاصات الأساسية عن واقع السمات الشخصية للإنسان العربي يمكننا أن نضع الصورة المعيارية المستقبلية لشخصية هذا الإنسان التي يجب أن تسعى خطط التنمية لبلورتها من جهة والتي سوف تلعب دورها الحيوي في تحقيق الأهداف التنموية من جهة أخرى ونوجز هنا عناصرها الأساسية:

- ١ - التفكير المنهجي والتنظيم الذهني والعقلية الناقدة.
- ٢ - الإبداع والخلق.
- ٣ - الثقة بقدرة الإنسان العربي على تغيير واقعه إلى الأفضل.
- ٤ - الإحساس بالعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.
- ٥ - الشعور بأن كل جهد يبذله الإنسان يعود على الوطن وعليه بالخير.

- ٦ - تقدير العمل المنتج بكافة أشكاله والاستمتاع به.
- ٧ - تقدير قيمة الإنسان بمقدار عطائه وإخلاصه وتفانيه في عمله بغض النظر عن الجنس أو اللون أو المذهب... الخ.
- ٨ - الشعور بالولاء والانتماء للجماعة (الأسرة، العمل، الوطن).
- ٩ - الاهتمام بالقضايا العامة والوعي بها.
- ١٠ - الأمل في المستقبل والتخطيط له.
- ١١ - العداء للاستغلال بكافة صورته ورفضه واتخاذ موقف إيجابي في مواجهته.
- ١٢ - الاعتزاز بالتراث الحضاري والنضالي العربي الأصيل واستيعابه في كافة مجالات الحياة.
- ١٣ - تقدير قيمة الوقت واستخدامه الاستخدام الأمثل في الإنتاج والتثقيف والترفيه وتنمية القدرات الذاتية.
- ١٤ - الاستخدام الرشيد للإمكانات.
- ١٥ - التعاون البناء في تحقيق الأهداف المشتركة.
- ١٦ - احترام حقوق الإنسان.
- ١٧ - الميل للمشاركة الإيجابية في اتخاذ القرارات في كافة المجالات والمستويات.
- ١٨ - حرية الإرادة والاختيار بما يتفق وصالح الوطن.
- ١٩ - حرية التفكير وتلقائيته.
- ٢٠ - تلقائية وأصالة التعبير الانفعالي.
- ٢١ - احترام وتقدير العلم والمعرفة والسعي لاكتسابها.
- ٢٢ - الاستمتاع بالفن وتقديره.
- ٢٣ - السعي لتطوير الذات والآخرين.
- ٢٤ - الاستعداد للتضحية في سبيل الأهداف العامة والقومية.
- ٢٥ - احترام وتقدير وتشجيع تفرد الإنسان.
- ٢٦ - الالتزام والشعور بالواجب والسعي لأدائه.
- ٢٧ - احترام النظام واتباعه.
- ٢٨ - تقديس الممتلكات العامة والحفاظ عليها وتنميتها.
- ٢٩ - الوعي البيئي والصحي.

٣٠ - التحدي والإصرار على المواجهة العملية للعقبات والتغلب عليها.

٣١ - التمسك بالقيم والمبادئ الإنسانية الأصيلة والدفاع عنها.

إن هذه السمات ليست غائبة كلية من شخصية الإنسان العربي والوطن العربي خلال تاريخه الطويل، بل إن حاضره زاهر بنماذج كثيرة منها تعبر عن نفسها في مختلف المواقف، ولكن واقعها يجعلها في حالة من الكمون ويحول دون تبلورها والأخطر من ذلك أنه يحول دون انتظامها سوياً في نغمة عام متناسق شائع بين غالبية المواطنين. ولكي يتحقق هذا النمط لا بد من تهيئة الظروف الضرورية لتحقيقه والتي سوف يخلقها الإنسان العربي ذاته وسوف يساعده في تهيئتها أن يكون مسلحاً باستراتيجية علمية وعملية ترشد جهوده في مختلف القطاعات (٤٣).

الحواشي

(١) يصف فرانز فانون سياسة المستعمر الفرنسي للجزائر حيال الإنسان العربي وذلك في كتاب استقالته من منصبه كطبيب أمراض عقلية بالجزائر بقوله:

«إن الإنسان العربي في الجزائر يحس بالغبشة والوحشة في بلده... إنه يعيش في حالة تجريد من أدميته أن البناء الاجتماعي الذي فرضته فرنسا على الجزائر يعادي كل محاولة لانتشال الفرد الجزائري من حالة عدم الأدمية. وإعادته إلى حالة الأدمية التي هو بها جدير».

عن: إبراهيم سعد الدين، فرانز فانون وفلسفة العنف الثوري دراسات عربية، السنة السادسة، العدد ٥، ١٩٧٠.

وهناك أدلة تاريخية أخرى متعددة على اتباع الاستعمار الفرنسي والبريطاني والإيطالي والصهيوني لنفس الأساليب في مختلف الأنظار العربية.

(٢) يروي عن الجاحظ هذه الحكاية البليغة:

«فأس ليس فيها عود القيت بين الشجر. فقال الشجر لبعض: ما القيت هذه ها هنا خيراً! فقالت شجرة عادية: إن لم يدخل في أسست هذه عود منك فلا تحفظها».

عن: رزق الله هيلان: الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلفة. مكتبة ودار توزيع ميسلون، دمشق، ١٩٨٠، ص ٢٠.

(٣) قال أحد الاقتصاديين الغربيين المعروفين أمام ندوة عالمية في مدينة جنيف في سويسرا في مطلع الستينات:

إن البلدان الضعيفة النمو تشبه رجلاً يحاول الصعود على درج متحرك ساعياً إلى الطوابق العليا حيث تقطن البلدان المتقدمة. لكنه بالرغم من المساعي التي يبذلها للإسراع في الصعود فإنه يراوح في مكانه دون أن يرتفع درجة واحدة. وهكذا تبقى الأدوار العليا بعيدة المنال عنه وربما غدت أبعد من ذي قبل. فما السر في ذلك؟ السر أن الدرج الذي يحاول رجلنا الصعود عليه هو درج متحرك، إلا أن حركته تتجه نحو الأسفل بدلاً من الأعلى... ولكن من الذي يوجه حركة الدرج ويضبطها بهذا الشكل؟ إن الذي يفعل ذلك هو نحن. نحن البلدان الغربية المتقدمة الذين نفعل ذلك بوسائلنا الخفية الذكية ودون أن يشعر بنا الرجل المسكين. نحن الذين نحدد الطلب والأسعار في الأسواق العالمية، نحن الذين نصنع حكومات تلك البلدان، نصنعها لبنة العريكة، خاضعة لنا، مرتبطة بمصالحنا فتكبلها بالقروض والمساعدات من كل نوع. ونفرض عليها الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية وغيرها. وكل ذلك من أجل تحقيق مصالحنا وإمنازاتنا الانانية واستمرار تفوقنا وسيطرتنا واستغلالنا لمواردها وثرواتها. فما عسى أن تفعل شعوب البلدان المتخلفة؟ تقولون لها أسرعى الخطى، اركضي لكي تصل إلى الطوابق العليا من التنمية. ثانياً قد تفعل ذلك فهل انها ستصل حقاً؟ بالطبع لا. انها لن تصل طالما إننا نحن الذين نتحكم بحركة الدرج الذي نحاول الصعود عليه، وبحيث تفصلنا عنها هوة سحيقة يستحيل ردمها.

نقلاً عن: رزق الله هيلانة. المرجع السابق، ص ٢٠.

(٤) إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، تونس، ١٩٨١.

(٥) من أمثلة هؤلاء المؤلفين:

- Patai, R. The Arab Mind. New York. Scribner, 1973.
- Berger M. The Arab World Today. N.Y. Anchor, 1964.
- Harakabi, Y. Basic Factors in the Arab Collapse during the six day War. Quarterly Journal of World Affairs. Vol. XI. 1969, No. 3.
- Gillespie and Allport, Youth's outlook on the future. N.Y. 1955.
- Khatchadorian H. The Mask and the Face. A Study of Make believe in Middle East Society. Middle East Form, 1961, 37, 15-19.

إدوارد لين: عادات المصريين المعاصرين وشماثلهم.

(٦) من أمثلة هؤلاء المؤلفين الذين يتبعون نفس منهج العلماء الغربيين في نسبة سمات معمة للعرب وتصويرها على أنها سمات قدرية ومسؤولة عن التخلف العربي:

Hamady, S. Temperament and Charcter of the Arabs. New York: Twoyne Publishers, 1960.

(٧) انظر في ذلك:

Naim Samir: Towards a Demystification of Arab Social Reality. Middle East Review, 3. Athaka Press, London, 1978.

(٨) من أهم المعالجات النظرية للشخصية بوصفها نتاج تاريخي اقتصادي اجتماعي:

- Fromnm, E. Marx's Concept of Man. New York, Uncar Publishing Co. 1970. Escape from Freedom.
- Lucien Seve. Man in Marxist Theory and the psychology of personality. trans. J. Mac Areal. Harvester, Hassocks, 1978.
- Gardner, G. The Arab Middle East. Some Background Interpretations. Journal of Social Issues, 1959, 15.

- (٩) عالج موضوع العلاقة بين الشخصية وبين العلاقات الإنتاجية بتعمق: — Chesnokov R., Karpachin, A. Man and Society, Progress Publishers, Moscow, 1972.
- (١٠) فرج أحمد فرج: مدخل إلى دراسة الشخصية العربية؛ قضايا عربية. يونيو، ١٩٧٩، عدد خاص، ص ١٨٩ — ١٩٠.
- (١١) عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨، ص ١٥٢.
- (١٢) رزق الله هيلان: الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلفة. مكتبة ودار توزيع ميسلون، دمشق، ١٩٨٠، ص ١٨.
- (١٣) نفس المرجع السابق، ص ١٩، ٢٠.
- (١٤) انظر: Taylor, J. From Modernization to Modes of Production. Humanities Press, New Tersey, 1979.
- وأيضاً: محمد حافظ يعقوب: التخلف العربي والتحرر العربي. دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٧.
- وأيضاً: عادل حسين: الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية. بيروت، دار الحكمة، ١٩٨٠.
- (١٥) سمير أمين: التراكم على الصعيد العالمي؛ نقد نظرية التخلف. ترجمة حسن قبيسي، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.
- (١٦) فوزية العطية: المسألة السكانية في العالم العربي ندوة (نحو علم اجتماع عربي) المركز الإقليمي للبحوث والتنسيق في العلوم الاجتماعية، ٢٥ — ٢٠ أبريل، ١٩٨٣، (غير منشور)، ص ٢٤.
- (١٧) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١؛ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ صندوق النقد العربي للإئتماء الاقتصادي الاجتماعي، ص ٢٤٤.
- (١٨) سمير أمين. مرجع سبق ذكره، ص ٤١.
- (١٩) جون تايلور. مرجع سابق.
- (٢٠) سمير أمين. مرجع سابق، ص ٢٠.
- (٢١) مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي — سيكولوجية الإنسان المقهور. معهد الإئتماء العربي، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٠، ٣١.
- (٢٢) نفس المرجع، ص ٢٢.
- (٢٣) قدم سعد الدين إبراهيم صورة تفصيلية لهذا النموذج بوصفه للكفيل. انظر: سعد الدين إبراهيم: النظام الاجتماعي العربي الجديد؛ دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣١ — ٣٤.
- (٢٤) مصطفى حجازي، مرجع سبق ذكره.
- (٢٥) أورد المؤلفون الغربيون والعرب هذه السمات ولكنهم قلبوا العلاقة السببية بينها وبين التخلف وجعلوها مسؤولة عن التخلف. راجع في ذلك مقالنا السابق الإشارة إليه بمجلة الشرق الأوسط البريطانية.
- (٢٦) فرج أحمد فرج. مرجع سبق ذكره، ص ١٨٩.
- (٢٧) عبد الباسط عبد المعطي: التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة المجتمعة في مصر. ندوة الإطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨١، ص ٦١ — ٦٨.

- (٢٨) كمال المتوفي: التعبئة السياسية للفلاحين في الوطن العربي؛ شؤون عربية. يونيو، ١٩٨٢، ص ١٥٩.
- (٢٩) باسم سرحان: الورقة التجميعية للدراسات القطرية. ندوة الإطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ٣٥.
- (٣٠) نفس المرجع، ص ٣٥.
- (٣١) نفس المرجع، ص ٣٨، ٣٩.
- (٣٢) سمير أمين. مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٠.
- (٣٣) عبد الباسط عبد المعطي. مرجع سبق ذكره.
- (٣٤) جون تايلور. مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٧ - ٢٥٠.
- (٣٥) عبد الباسط عبد المعطي. مرجع سبق ذكره، ص ٦٥، ٦٦.
- (٣٦) جون تايلور. ص ٢٤٩، مرجع سبق ذكره.
- (٣٧) عبد الباسط عبد المعطي. ص ٤٣.
- (٣٨) عبد الباسط عبد المعطي: التوظيف الاجتماعي للبترول وديناميات الشخصية العربية نحو إطار لفهم علاقتها الجدلية؛ البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي. المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨١، ص ٥١٦.
- وانظر أيضاً: مير نعيم أحمد: التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات وأثرها على انساق القيم. مجلة العلوم الاجتماعية، ع. أ، م. ١١ مارس، ١٩٨٣، ص ١١٣ - ١٣٠.
- (٣٩) عبد الباسط عبد المعطي. مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.
- (٤٠) المرجع السابق.
- (٤١) سمير أمين. مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٧ - ٤٤٤.
- (٤٢) مصطفى حجازي. مرجع سبق ذكره، ص ٧٦، ٧٨.
- (٤٣) يؤكد الباحث هنا على أهمية توجيه البحوث في العلوم الاجتماعية لكي تكون أساساً في خدمة عملية التنمية الشاملة: تشخيصاً وتقوياً ومتابعة. ومن المؤسف أن تراث العلوم الاجتماعية العربية لا يتضمن حتى الآن رصداً ومتابعة للسلمات الشخصية للإنسان العربي اعتماداً على دراسات ميدانية. ويؤكد المؤلف على أن ما قدمه هنا من سمات عامة وخاصة يمثل إطاراً تصورياً لمثل هذه الدراسات.